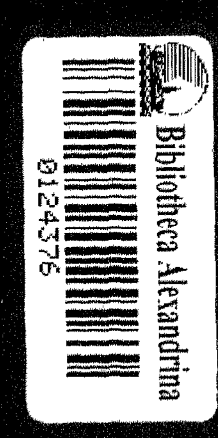
العلمانية في الاسلام

انعام احمد قدوح



دار السيرة
بيروت - لبنان



العلمانيـــة

في الاســلام



العلمانيـــة

في الاســـلام

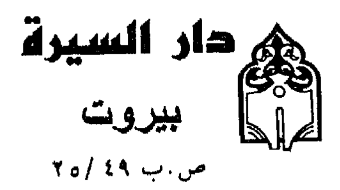
انعام احمد قدوح

دار المسيرة

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٩٩٥


دار السيرة

بيروت

ص.ب ٤٩ /٢٥

اهداء

كنت صغـيرة وكانت يـده تمعن في يدي ،

أهـديه الـطريق، فـيرسم لي الاماني،

ويعلمني الصبر. . .

وصرت كبيرة وما زال يمسك بيدي . . .

وما زلت بحاجة لأن أتعلم . . .

إلى والدي أرفع هذا العمل

تقديراً واحتراماً

إنعام



مقدمة المؤلفة

كثيرة هي روافد الحركات السياسية التي عرفها العالم على إتساعه واتساعها؛ وهذه الحركات عرف بعضها النضوج والنجاح في بعض بِقاع هذا العالم، لإتفاقها مع بناها الفكرية والعقيدية هذا إضافة إلى موافقتها لأُسسها الاجتماعية، فكانت الركيزة التي شيد شعب تلك النواحي مرتكزاته السياسية الاجتماعية على أساسها ومفاهيمها.

في المقابل نرى إن بعض هذه الحركات عرفت الاخفاق والفشل في بقاع أخرى، نظراً لعدم موافقتها لبناها الدينية والفكرية عدا عن مخالفتها لتركيبتها الاجتماعية.

ما قدمت به ينطبق اشد الانطباق على العَلْمانية كنموذج سياسي اجتماعي لتلك الحركات التي عرقت الوفود إلى العالم الإسلامي العربي. إلّا أن هذا الوفود مع قوته وقوة سواعد المدافعين والمبشرين به، عرف الاخفاق في هذا العالم، وإن كان قد تبنته بعد الأنظمة السياسية وأعلنته شعاراً لدولتها، ولكنه كان نجاحاً يحمل بذرة فشله، أو كان كالذي يمشي على رجل واحدة وباتجاه عكسي لحركة المشاة كلهم، والسائرين معه باتجاه الهدف عينه.

وإذا ما حاولنا دراسة سبب هذا الاخفاق لوجدناه ينحصر في شقين:

الشق الأول:

الإرباك الحاصل في فهم مفهوم العَلْمانية.

الشق الثاني:

إن مشكلة العَلْمانية كمفهوم سياسي لم تُشر إلا في العالم الإسلامي، في حين أن العَلْمانية تُعتبر سمة مجد تعتز الدول الغربية في أنها تمارسه علىٰ الصُعد السياسية وحتى الاجتماعية.

محاولة في إستجلاء خافيات وخفيات هذين الشقين كانت هذه الدراسة التي حملت عنوان (العلمانية في العالم الاسلامي).

قد أكون قد أخفقت في جمع معالم تلك الخوافي الخافيات، وقد أكون قد وُفقت في مواضع أخرى، وفي هاتيك الحالتين يبقىٰ لي شرف المحاولة... والمتابعة... التي استمد من قرائي الأعزاء عصب استمرارها، وأنا التقي معهم للمرة الثانية علىٰ صفحات هذا العمل.

بيروت: /١٤١٥ هـ — إنعام أحمد قدوح

١٣ ـ ت٢ ـ ١٩٩٤ م

الفصل الاول

العلمانية : المفهوم والنشأة

- تعريف العلمانية
- أسباب نشأة العلمانية
- أوروبا قبل العلمانية
- مراحل العلمانية



تعريف العلمانية

تمهيد:

ما دام الحديث يدور حول العَلْمانية، فيجب علينا أن نحدد ما نفهمه بهذه الكلمة، إذ يبدو أن لا إتفاق على مدلولها عند من يستعملها من الكتّاب العرب، في الوقت الذي تكاد تتوحد فيه الآراء عند من يستعمل هذه الكلمة من الكتّاب الغربيين.

وإذا ما تتبعنا الجذر اللغوي لمفردة العَلْمانية، يتبين لنا أن لها معناها الأصلي والإشتقاقي. كما لها أيضاً معانيها الإصطلاحية، شأنها بذلك شأن كافة المصطلحات التي يتداولها أهل العِلم والفكر. ولكن ما يميز العَلْمانية عن غيرها من المفردات؛ إن مدلولها أخذ بعدين فكريين؛ البعد الأول: مدلولها في المفهوم الغربي| أما البعد الثاني: فهو مدلولها في الفكر العربي المعاصر.

من هنا كان إتجاهنا للولوج إلى تعريف العَلْمانية من هذين الفكرين؛ فكيف وردت أولاً في المفهوم الغربي؟

أ ـ المفهوم الغربي للعلمانية:

يعود أصل كلمة العَلْمانية إلى اللاتينية: «وهي مأخوذة من كلمة: SECULARISM وتعني الدنيا»[1] أو الدنيويّة واللادينيّة.

---

(١) المعجم الوسيط: (ج) ٢/٦٤.

والعَلْماني SECULAR، نسبة إلى العَلْم بمعنى العَالم وهو خلاف الديني أو الكهنوتي[1].

هذا وقد وردت العَلْمانية في قاموس اكسفورد: OXFORD بالشكل التالي:

«The view of morality and education should not be based on religion»[2].

وإذا ما حاولنا أن نترجم إلى اللغة العربية ما تناوله معجم (اكسفورد) حول العَلْمانية فيمكن أن تنحصر محاولتنا بالتالي:
العَلْمانية مفهوم يرى ضرورة أن تقوم الأخلاق والتعليم على أساس غير ديني.

أما دائرة المعارف البريطانية فهي تتحدث عن العلمانية تحت مادة (SECULARISM) فتقول: «أنها حركة إجتماعية تهدف إلى إبعاد الناس عن الاهتمام بالحياة الدنيا...... ذلك بعد أن إنصرف الناس الإنصراف الكلّي للتأمل بالأخرة خلال القرون الوسطى[3]. فجاءت هذه النزعة نتيجة لأسباب عدة، لتنمو فيها بعد وتصبح إتجاهاً مضاداً للدين»[4].

وضمن هذا التعريف يمكن أن ندرج: أن العَلْمانية حركة تأريخية حملت الأفراد داخل المجتمع الغربي من المجتمع (الثيوقراطي) الديني إلى المدنيّة الأرضية، وفي هذا السياق، لم يعد الإنسان مجبراً على تنظيم أفكاره

---

(١) نفسه.

(٢) NORNBY: The advanced dictionary: Page; 897.

(٣) يُطلق عليها أيضاً العصور المظلمة امتدت حوالي ألف سنة تبدأ من تاريخ سقوط الدولة الرومانية على يد البرابرة عام ٤٧٦ وتنتهي بسقوط القسطنطينية على يد محمد الفاتح عام ١٤٥٣ م.

(٤) Encyclopedia Britannica; volume/ 2; page; 66.

وأعماله وفق معايير فُرِضَتْ على أنها إرادات إلهية، بل أنه يجد مبادىء ومقاييس وجوده وعلاقاته في ذاته لا خارجها، باعتبار أنّ المنطلقات الماورائية تنفي حسّ المسؤولية لدى الكائن البشري.

وفي كتابه: (الواقع الاجتماعي للدين: SOCIAL REALITY OF RELIGION) يعـرّف (بيتر بـيرغر PETER BERGER) العَلمانية على أنها «العملية التي يتم بواسطتها نزع وفصل قطاعات المجتمع عن سيطرة الرموز والمؤسسات الدينية»[1].

ومن الطبيعي أن (بيرغر - BERGER) عندما تحدّث عن المؤسسات في التاريخ الأوروبي - ضمن ما عرِّف به العلمانية - فإنه ينطلق من أهمية سيادة النظام العَلْماني في المجالات التي كانت تخضع أصلاً لسيطرة وتأثير الكنيسة، كالفصل بين الدين والدولة، أو تحرير التربية والتعليم من السيطرة الدينية. لذلك «نؤكد بأن العَلْمانية هي أكثر من عملية إجتماعية بنيوية، إذ أنها تؤثر في مجمل الحياة الثقافية البشرية، ويمكن ملاحظتها في أفول وغروب التأثير الديني المعنوي عن الفن والفلسفة والأدب»[2]. وأهم من ذلك كله في انبثاق الإتجاه العلمي كعنصر مستقل يتركز على العِلم الفيزيائي: PHYSIQUE دون أخذ الماورائيات بعين الاعتبار.

والعَلْمانية بهذا المعنى تتضمن «التأكيد على الجانب الذاتي لهذه العملية أيضاً، فكما أن هناك علمنة المجتمع والثقافة والسياسة. هناك علمنة الوعي والإدراك الذاتيين لدى الفرد أيضاً، فالعالم المتطور الحديث قد أفرد العديد من الأفراد الذين يتزايد عددهم باستمرار، والذين ينظرون إلى الكون وإلى أنفسهم دون العودة إلى التفسيرات الدينية مطلقاً»[3].

---

(١) Volume/2 page; 33.

(٢) عون: العلمانية ومسألة الوطن؛ ص ٣.

(٣) عون: م. ن. ص ٤.

تأسيساً على ما تقدم من حديث عن مفهوم العَلْمانية في الفكر الغربي الأوروبي، نقدم تعريفاً للعلمانية كما تصوّرها علماء الغرب ومضمـون هذا التعريف:

العَلْمانية نسبة غير قياسية إلى العَالم ـ بفتح اللام ـ أو إلى العـالمية: SECULARISM والعَلْماني هو الذي يتبنى هذا المصطلح: SECULARISM والذي يعبر تعبيراً عن مواجهة الإنسان لحقه في حرية الوجدان والمعتقد، وواجبه في احترام آراء الآخرين، في مرحلة أولى، لينطلق بعدها رافضاً لمبدأ وصاية الدين على شؤون الحياة كافة بالأخص الشأن السياسي منها.

كذلك ووفق هذا التعريف نستنتج: أن العلمانية تنحصر عناصرها الأساسية وخطها الفكري في جملة نقاط هي:

١ ـ الدنيا أو الحياة الدنيوية.

٢ ـ اللادين مقابل الدين.

٣ ـ فصل الأخلاق عن الدين، وكذلك فصل العِلم عنه.

٤ ـ إقامة دولة ذات مؤسسات سياسية على أساس غير ديني.

ب ـ تعريف العلمانية في الفكر العربي المعاصر:

في البداية نشير إلى أن مفردة الدنيوية، عندما نُقِلَتْ إلى اللغة العربية، لم تُنقل بمعناها (اللادين)، إنما تُرجمت إلى كلمة (العَلْمانية)، وتـمّ تداولها على لسان المفكرين والسياسيين، حيث اتخذها بعضهم دعوة يبشر بها، وآخرون عملوا على محاربتها.

أمام هذا الإشكال يبرز تساؤل، وهو: لماذا لم تتم الترجمة الحرفية لهذه الكلمة؟ فهل تكون الظروف التي نشأت في ظلها العَلْمانية تستدعي (العِلم) ليقوم بهذا الربط؟ وهذا عذر المخطئين الذين خلطوا بين مفهوم العَلْمانية في

الغرب والترجمة التي تم نقلها إلى أذهان المفكرين المسلمين والعرب.

وقد يكون وراء الأكمة ما وراءها، فحين نُقِلَتْ هذه المفردة إلى العالم الإسلامي، بمفهومها ونظامها، تم ربطها بالعِلم الذي يحبه المسلمون «يساعدهم في هذا الأمر أن العِلم الأوروبي التجريبي قد نما وازدهر في عهد محاربة الدين ونبذ الكنيسة التي ناصبت العداء للعِلم والعلماء»[1].

فلنرَ إذن كيف تُرجمت هذه المفردة إلى لفظ (عَلْمانية) بالذات التي فيها ما يدل على العِلم ضد الجهل؟.

إنّ كلمة العِلم المأخوذة منها كلمة (عَلْمانية): إما أن تكون (بكسر العين وسكون اللام) (العِلْم)، وإما أن تكون (بفتح العين وسكون اللام) (العَلْم).

وعلى الاحتمال الأول معناها: «العِلْم ضد الجهل»[2] وعلى هذا نستطيع أن ننطق (عِلْمانية) (بكسر العين وسكون اللام) منسوبة إلى (العِلْم).

وعلى الاحتمال الثاني يكون معناها: العَالْمْ (بفتح العين وسكون اللام) والدنيا، وعليه يكون معنى عَلْمانية (الدنيوية) مقابل الآخرة. وهنا ننطق: عَلْمانية - بفتح العين وسكون اللام - وهو الألصق بمدلولها وما تقوم عليه؛ ذلك أن العلمانية جاءت ترجمة لكلمة لا صلة لها بالعِلم وهي: SECULARISM وتعني الدنيا في مقابل الدين بوجه عام؛ فلو كانت مفردة (العَلْمانية) مشتقة من العِلم - بكسر العين وسكون اللام - لجاءت ترجمتها: SCIENTIFIC أي العلمية، نسبة إلى العِلْم، عندئذ يمكن التوافق بين الكلمة الأصلية والكلمة المترجَمة، وهذا ما لم أعثر عليه في ما اطلعت عليه من كتابات في هذا الخصوص.

---

(١) العرمابي: نشأة العلمانية ودخولها إلى المجتمع الإسلامي؛ ص ١٣.

(٢) ، وجدي: دائرة معارف القرن العشرين، ج/٢: ص ٥٨٤.

ويورد الدكتور (محمد زين الهادي العرمابي) في كتابه: (نشأة العلمانية ودخولها إلى المجتمع الإسلامي) دليلاً آخر على عدم صِلة (العَلْمانية) لغة بالعِلم فيقول: «والذي يؤكد أن العَلْمانية لا صلة لها بالعِلم وأنها تعني في لغة الغربيين وعرفهم: اللادينية: أن (دائرة المعارف البريطانية) قد أتت بالحديث عن العَلْمانية ضمن حديثها عن الإلحاد، حيث جعلت الفلسفة العَلْمانية أو المذهب العَلْماني دوراً أو لوناً من ألوان الإلحاد، فقسمت الإلحاد إلى قسمين:

١ ـ إلحاد نظري.

٢ ـ إلحاد عملي[(١)].

ويضيف الدكتور (العرمابي): «وكانت الفلسفة العَلْمانية ضمن الإلحاد العملي»[(٢)].

وضمن هذا المجال يقول (الشيخ عبدالله العلايلي):[(٣)] «العَلْمانية كلمة وُضِعت بادىء ذي بدء في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي في مقابل كلمة: LAISME بالفرنسية أو SECULARISM بالإنكليزية، وشاعت شيوعها الكبير بين الناس بكسر العين [العِلْمانية] وهو خطأ فاحش إذ لا علاقة للأصل اللاتيني بالعِلم من قرب أو من بعد وإنما صحتها بفتح العين [العَلْمانية] نسبة إلى العَلْم (بفتح الأول وتسكين الثاني) بمعنى العَالَم الدنيوي وذلك بزيادة الألف والنون»[(٤)].

وعن كيفية دخول هذا المصطلح إلى اللغة العربية يقول (العلايلي):

---

(١) العرمابي: م. س. ص؛ ٢٣.

(٢) نفسه، ص؛ ٢٤.

(٣) اديب وباحث ولغويّ، لبناني، ولد عام ١٩١٠ م في بيروت، درس في الأزهر، من أبرز مؤلفاته، (مقدمة لدرس لغة العرب).

(٤) مجلة آفاق عدد/ حزيران/ ١٩٨٧م: دراسة بعنوان: (كلمة علمنة تحديد لغوي). بقلم (عبدالله العلايلي) ص؛ ١.

«. . . . وبتأصيل هذه الكلمة صرفوها [ـ يقصد علماء اللغة ـ] تصريف المزيد من الأفعال أو الملحق بالمزيد، فقالوا: عَلْمن السلطة أي جعلها بأيدي العامة الشعبية، وهذا متفق عليه مع الأصل اللاتيني لأن الـ LAISME تعني: الإشاحة عن الإنتساب إلى فئة الكهنوت. فهي مفرغة من أي محتوى إيجابي، وأعني خلواً من أي مفهوم معتقدي. [عقدي]»(١) .

ويؤيد ما ذهب إليه (العلايلي) أحد الكتّاب المحدثين، فيذهب إلى أن «عَلْمانية ـ بفتح العين وسكون اللام ـ من العَلْم. وهو الدهر والكون ونعني: النظام الكوني مقابل الأخرة(٢) .

ولا نريد أن نسترسل أكثر في خِضم التعريفات؛ فالعبارة لاتينية تعبر على أطياف التحقيقات التاريخية، دون أن تلج إلى ميدان إستقراري متفق عليه؛ حتى أن تأريخ العبارة أيضاً متسم بشيء من الغموض. فمن غير الواضح أيضاً كيف تم اشتقاقها، حيث نقلت إلى اللغة العربية على غير قياس، ولعل الشيخ (عبدالله العلايلي) هو الوحيد الذي قال: «كان أسبق الواضعين لها ـ يعني كلمة العلمانية ـ اللغوي التركي شمسي، واقتبسها عنه (بطرس البستاني) (٣) . في معجمه (محيط المحيط) وعن (البستاني) أخذها (خليل سعادة) في معجمه الكبير الإنكليزي ـ العربي (٤) .

نخلص إلى القول: أنه إذا ما كانت مفردة العَلْمانية لا ترتبط بالعِلم من حيث اشتقاقها اللغوي، فإنها لا تنفك عنه من حيث ظهورها «إذ هي ارتبطت تأريخياً بتعليم العلوم العقلية في المدرسة مقابل تعليم وتعلُّم العلوم

(١) نفسه: ص؛ ٢ ـ ٣.

(٢) مجلة الناقد: عدد شباط ١٩٩٢ م: دراسة بعنوان (العلمانية بكسر العين لا بفتحها) بقلم: أحمد حاطوم، ص؛ ٤٤.

(٣) ولد عام ١٨١٩ في قرية (الدبيّة) تعلم في مدرسة عين ورقة؛ من آثاره (محيط المحيط) و(دائرة معارف ١٦ جزءاً) أنشأ أربع صحف هي الجنة، والجنينة والجنان ونفير سوريا).

(٤) مجلة آفاق: م. س.

الدينية في الكنيسة [١] .

ونضيف إلىٰ ما تقدمنا به : إن مفردة العلمانية عندما تُرجمت إلى اللغة العربية ، إنما ترجمت بهذا اللفظ العلمانية ـ [ذات الصلة اللفظية بالعلم] ـ لأن الذين تولوا الترجمة ، ولم يفهموا من كلمتي الدين والعلم إلا ما يفهمه الغربي المسيحي منها . والدين والعلم في مفهوم الإنسان الغربي متضادان متعارضان ، فما يكون دينياً لا يكون علمياً ، وما يكون علمياً لا يكون دينياً ، فالعلم والعقل ، يقعان في مقابل الدين ، والعلمانية والعقلانية ، في الصف المضاد للدين» [٢] .

إلى هذا فقد عرف مصطلح العَلْمانية على لسان المفكرين العرب تعريفات عدة نوجز في هذا المجال بعضاً منها :

١ ـ **عرّف (محمد مهدي شمس الدين)**[٣] . العلمانية بقوله : « . . . المقصود بالعلمانية أن يتولى قيادة الدولة : الحكم وأجهزته ومؤسساته رجال زمنيون ، لا يستمدون خططهم وأساليبهم في الحكم والإدارة والتشريع من الدين» [٤] .

نقد التعريف : لقد طال تعريف الشيخ (شمس الدين) الناحية السياسية في الدولة العلمانية ، وهذا ما ينطبق على المرحلة النهائية من أطوار العلمانية ، حيث يرتسم أمامنا تساؤل يفرض نفسه : ماذا عن التعليم والحياة الاجتماعية والقانونية . . . والدينية ، فهل هذه تستمد تشريعاتها من الدين . . . أم ماذا؟ وهذا ما لم نشهده في ظل الدول التي تبنت النظام

(١) مجلة منبر الحوار: ص ٣٥. م، س. عدد/١٥ خريف ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م، دراسة بعنوان (اللاهوت والناسوت) بقلم (علي حرب) ص؛ ٦٠.
(٢) القرضاوي : الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه: ص؛ ٤٨ ـ ٤٩ .
(٣) فقيه إسلامي ولد عام ١٩٣٥ في لبنان من مؤلفاته : (دراسات في نهج البلاغة).
(٤) شمس الدين: العلمانية : ص ١٢٥ .

العلماني، حيث طال هذا النظام كافة شؤون المواطنين، حتى أمور الأحوال الشخصية، وأمور الزواج والطلاق.

٢ ـ السيد (محمد حسين فضل الله) [١]. يقول في تعريفه للعلمانية: «أعتقد أن هذه الفكرة تنطلق من الإستغراق من المفهوم الغربي عن الدين، الذي يعتبر الدين حالة روحية، لا علاقة لها بالحياة إلا من خلال العناوين الأخلاقية القائمة التي تطل على بعض جوانب السلوك في الحياة، مما قدر لا يكون واقعياً في أغلب الحالات [٢].

٣ ـ أما الدكتور محمد أركون [٣]. فيقول في تعريفه للعلمانية: «العلمانية هي إحدى مكتسبات وفتوحات الروح» ثم يتابع اركون كلامه ليحدد موقفه من العلمانية فيقول:

«إن العلمانية بالنسبة لي هي موقف للروح وهي تناضل من أجل امتلاك الحقيقة أو التوصل إلى الحقيقة» [٤].

نقد التعريف: يبرز تعريف (محمد اركون) العلمانية كمفهوم فلسفي روحي وهذا ينفي واقع العلمانية، التي نشأت وهي على عداء تام للمبادىء الروحية والماورائية، فبرزت كتصور منظر للتاريخ والمجتمع وفق رؤية خاصة تنادي بالتحرر والانحلال من الدين.

٤ ـ وفي محاضرة له عرّف (محمد البهي) العَلْمانية بالتالي: «العلمانية هي نظام من المبادىء والتطبيقات، يرفض كل صورة من صور الإيمان

(١) فقيه إسلامي ولد عام ١٩٣٥ م. من مؤلفاته: (من وحي القرآن) ٢٤ جزءاً.
(٢) أسئلة وردود من القلب مع السيد (محمد حسين فضل الله) ص ٣٩.
(٣) مفكر ولد في الجزائر عام ١٩٣٠ م، أستاذ محاضر في جامعة (السوربون) في فرنسا يدعو للعلمنة والفكر الديمقراطي.
(٤) أركون: العلمانية والدين: ص ٩.

الديني والعبادة الدينية. . . وهو إعتقاد بأن الدين والشؤون الإكليركية (اللاهوتية) والرهبنة لا ينبغي أن تدخل في أعمال الدولة وبالأخص في التعليم العام، والتحول إلى العلمانية هو التحول من الملكية الدينية إلى الملكية المدنية، أو من الاستعمال الديني إلى الاستعمال المدني. . . [1] .

نقد التعريف: يكاد يجمع تعريف الدكتور (البهي) للعلمانية كافة أشكالها؛ والإشكال الوحيد الذي يمكن أن يُثار أمامه؛ هو أنه أدخل المفهوم العلماني ضمن الإطار العَقدي، وهذا ما لم تطاله العلمانية وهي التي سعت جاهدة لمحاربة كافة المعتقدات؛ إضافة إلى أنه كغيره من التعريفات السالفة، أبقى الجانب الاجتماعي في منأى عن التناول والطرح، وفي رأيي: أنّ ذلك عائد إلى ظروف طرح الفكر العلماني في مجتمع إسلامي شرقي، يبقي فيه للنواحي والتقاليد الاجتماعية مكانتها الخاصة والمحظورة.

٥ ـ والدكتور (**محمد عمارة**) كان له في المجال نفسه تعريفه والذي بدأه بالقول: «مصطلح العلمانيين فإنه عني ويعني أولئك الذين رفضوا تدخل الكنيسة أو سيطرتها، ورفضوا أيضاً تدخل اللاهوت المسيحي ومعاييره في شؤون الدولة ومؤسساتها، وفكرها الدنيوي» [2] .

وفي موضع آخر يقول د. عَمارة: «. . . فهي ـ أي العلمانية ـ المقابل لما هو ديني وكهنوتي، وعلى النحو الذي عرفته أوروبا الكاثوليكية في عصورها المظلمة» [3] .

نقد التعريف: لقد انطلق د. (عمارة) في تعريفه من مسلّمة أساسية

---

(١) محاضرة له بتاريخ: ١٣٩١ هـ/ ١٩٧١ م. في قاعة دار الفتوى في بيروت بعنوان: (العلمانية في الإسلام بين الفكر والتطبيق). نشرتها مجلة الفكر الإسلامي في ملحق خاص.

(٢) العلمانية ونهضتنا الحديثة: ص ١٣.

(٣) مجلة منبر الحوار: عدد/١٥، تاريخ خريف، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، دراسة بعنوان: (الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين) ص ٨. بقلم: محمد عمارة.

وهي: إن العلمانية عنيت وتعني أبناء الكنيسة، وهذا ما لم ينطبق على العلمانية بأشكالها المعاصرة، فهي تعدت خصوصيتها الكنسية لتدخل إلى العالم الإسلامي ويولد ما عُرِف بالعلمانية الإسلامية.

٦ ـ الدكتور (**أحمد فرج**) [١] . اختصر تعريفه للعلمانية فقال: عالماني وعلمانية نسبة إلى العالم، كمقابل لله والدين المقدس [٢] .

نقد التعريف: لقد نفى (فاضل رسول) [٣] . تعريف (أحمد فرج) ليؤكد: أن العَلْمانية ليست موقفاً عدائياً من الدين، إنما هي موقف من النظام السياسي في المجتمع، ليس له علاقة بالإيمان أو بعدم الإيمان [٤].

٧ ـ **ساطع الحصري** في أعماله القومية كان له تعريفه أيضاً حيث قال: «العلمانية ترتيب للحياة العامة تأمر به المسيحية عملاً بالعبارة الشهيرة التي ينسبها الإنجيل إلى السيد المسيح [عليه السلام] والتي يذهب فيها إلى ضرورة إعطاء (ما لله لله وما لقيصر لقيصر) أي الفصل بين الدين والسياسة [٥] .

نقد التعريف: مما لا شك فيه أنّ (ساطع الحصري) يخلط بين نص الإنجيل ـ إن صح ـ وواقع الحياة المسيحية، تماماً كما يطيب للبعض افتراض فاصل بين تاريخ الإسلام ونصوصه، ويغفل واقع شديد التعقيد لعلاقة النص ـ أي نص ـ بالواقع.

٨ ـ أمّا موسوعة (الموارد العربية) فقد عرّفت العلمانية على أنها: «النزوع إلى الاهتمام بشؤون الحياة الدنيا، وقد يُقصد به أحياناً (العلمنة) أي

---

(١) أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الثاني.

(٢) مجلة منبر الحوار: م. س. ص ٣٤.

(٣) صاحب مجلة (الحوار) الصادرة عن دار (الكوثر) في بيروت، قُتل عام ١٩٨٨ م.

(٤) م. نفسه.

(٥) الحصري: الأعمال القومية: ص ١٩٦. نقلاً عن العظمة: العلمانية من منظور مختلف: ص ١٩.

نـزع الصفة الـدينية أو سلطان رجـال الدين عن نشـاطـات مؤسسـة من المؤسسات»[1] .

نقد التعريف: يتفق تعريف (موسوعة الموارد العربية) للعلمانية، إلى حدٍ كبير مع فحوى المدلول الغربي للعلمانية، إلا أنه بقي متصلاً بإشكال عدم نقل الكلمة عند ترجمتها إلى ما تدل عليه بالحرف وليس بالمعنى، وبهذا تكون العلمانية ـ حسب التعريف السابق ـ قد فصلت بين الممارسة الدينية التي اعتـبرتها ممـارسات شخصيـة، والممارسـة السياسيـة التي نظرت إليهـا كممارسة إجتماعية، ورفضت معاملة الفرد والمواطن من خلال انتمائه لطائفة معينة، دون أن تنكر العلمنة الإيمان الديني أو تنادي بالإلحاد، وهذا ما لم ينطبق على النظام العلماني، حيث نرى: أنّ بعض الأنظمة العلمانية في العالم ـ روسيا مثالاً ـ قد جهرت ونادت بالإلحاد لا بل جعلت الإلحاد مادة أساسية وردت في سياق دستورها الذي أُعلن بُعيد ثورة عام ١٩١٧ م .

٩ ـ وجـاء في تعريف المـوسوعـة السياسيـة للعَلْمانية بـأنها: «مفهوم سياسي اجتماعي، نشأ إبان عصر التنوير والنهضة في أوروبا، عارض ظاهرة سيطرة الكنيسة على الدولة وهيمنتها على المجتمع، ورأى أن من شأن الدين أن يُعنى بتنـظيم العـلاقـة بـين البشر وربهم ونـادى بفصـل الـدين عن الدولة»[2] .

لا يخفى أن هذا التعريف ينقلنا إلى الظروف والغاية التي ساهمت إلى حد بعيد في ولادة العلمانية، من دون أن ينقلنا إلى آفاق المدلول الإصطلاحي أو اللغوي كما تناقلته المصادر اللغوية العربية، حيث سارت هي الأخرى على الخطى ذاتها، فعرضت العلمانية من جانب تاريخي ليس إلا!!!.

---

(١) بعلبكي: موسوعة الموارد: ج/٢، ص ٧٧٦.

(٢) الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة: (ج) /٤ ص ١٧٩.

ما يمكن استنتاجه من هذا الكم من التعريفات، هو تأكيد النواحي الروحية للعلمانية، والتشديد على النواحي المتعلقة بالمؤسسة الدينية كوحدة اجتماعية وسياسية؛ إلا أن هذا الاستنتاج لا يمكن اعتباره مرشداً عاماً، ذلك أن معاني العبارات ليست أموراً ثابتة تطابق معانيها اللغوية وأسس إشتقاقها، بل هي مضامين متحوّلة تحوّل الاشتقاقات والمعاني اللغوية إلى معانٍ عرفية تتخذ مضامينها المعينة من التأريخ. ولئن كانت هناك تمايزات محددة بين العَلْمانية في مواطن ولادتها والأماكن التي تم توريدها إليها (العالم الإسلامي) إلا أنَّ لهذه التحديدات الكثيرة جامعاً عاماً يتضمنها جملة، وهو مساواة المرجعية الدينية في أمور الحياة والفكر بالمرجعيات الأخرى؛ مما يجعل هذا التمايز داخلياً ويجعل من أمور العقل والسياسة أموراً لا تخضع للسلطة المؤسسية الشخصية، فتغدو المجتمعات والتجمعات الدينية كالكنائس والمساجد كغيرها من التجمعات الإختيارية الأخرى من أندية وغيرها، أموراً تعود إلى الحريات العامة، حيث أن الحرية الدينية لا تستطيع أية من ملازماتها التشريعية أن تنقض الحقوق العامة القائمة على أسس علمانية.

والذي يتابع النشأة الأوروبية للعلمانية، ومدلولاتها وتطوراتها، يلاحظ تفاوتاً في مفاهيمها، وهذا التفاوت إنتقل إلى آراء المفكرين العرب عندما ارتادوا ميدانها، ودافعوا عن نهجها في الفكر والمجتمع؛ ولكن هذا التفاوت لا ينفي إمكانية تحديد طورين ومرحلتين مرت بهما العلمانية:

الأولى: تلك التي كانت تعني خلالها العلمانية عزل الحياة الدينية عن الشؤون السياسية.

الثانية: مرحلة العلمانية الثورية؛ والتي سعت على المدى الطويل إلى تخليص الفرد من الدين وتحريره من مؤسساته. وصولاً إلى مرحلة متطورة من رفض كافة القيم الخُلقية والدينية [1].

---

(١) انظر: عمارة: العلمانية ونهضتنا الحديثة: ص ١٣ وما بعدها.



نشأة العلمانية وتأريخها

تمهيد:

بعد أن تناولنا العلمانية تعريفاً في اتجاهين فكريين، ننتقل إلى دراسة أسباب وكيفية نشأتها، ذلك أنّ منهجية الدراسة تفرض أن نجيب عن تساؤلات قد تدور في ذهن القارىء؛ ولعل أولها: ما هي الأسباب التي أدت من قرب أو من بعد لنشأة العَلْمانية؛ وثانيها: كيف كانت الأوضاع السياسية والاجتماعية العامة في أوروبا غداة ظهور العلمانية؟.

من هنا وقبل عرضنا لأسباب النشأة نعرض بإيجاز صورة الأوضاع ـ إجتماعياً وسياسياً وعلمياً ـ التي سادت بلدان الغرب الأوروبي قبيل ظهور العلمانية.

أوروبا قبل العلمانية:

حين ندرك أن العلمانية جاءت تنشد منحاً تغييرياً في حالة البلدان الأوروبية؛ يتعزز لدينا إقتناعاً؛ بأن حالة تلك البلاد لم تكن على أحسن حال، يكون أفضل؛ أو يحاول أن يتجه نحو الأحسن؛ متباعداً عن أوضاعٍ سابقة كانت دافعاً أساسياً في ولادته ونشأته.

خلال عشرة قرون على الأقل، أي حتى منتصف القرن السادس عشر الميلادي، عرفت أمم أوروبا الغربية نظاماً إجتماعياً وسياسياً يتصف بالخصائص الأساسية التالية:

أ ـ **المرتبة الخاصة التي شغلتها الكنيسة الكاثوليكية**: حيث كانت تعاليم هذه الكنيسة وتوجيهاتها مقبولة دون مقاومة تُذكر، من قبل الأفراد والمجتمعات. فالوصايا الكنيسة كانت تنظم حياة الناس وممارساتهم وتحكم سلوكهم وتصرفاتهم، وكانت الكنيسة تتولى مهمات اجتماعية كثيرة جداً وأساسية جداً، حتى أنه لم يكن يخطر ببال أحد أن تكون «تلك المهمات على عاتق الدولة، خاصة فيما يتعلق بتنظيم الأحوال الشخصية، ونشر العِلم وتأمين المساعدات الاجتماعية» [(١)].

ب ـ **طائفية الدولة**: فبشكل عام يمكن أن نقول أن الدولة كانت طائفية: فلم يكن الدين الكاثوليكي دين الدولة فحسب؛ إنما كان الحكم، نفسه يستمد سلطته من رجال الدين الكاثوليك، فكانت مهمته إضافة إلى رعاية مصالح الدولة، تنشيط الحركة الدينية، وحمايتها، فترمي أوامره إلى التقيد بأحكام الكنيسة وقوانيتها، ويسهر على مكافحة كل خروج على التعاليم الكنسية، على «الهرطقات التي كانت تعتبر جريمة ليس فقط في حق الكنيسة بل أيضاً بحق الدولة» [(٢)].

ج ـ **الوضع الاجتماعي والديني**: كانت الغالبية العظمى من الروم وسكان مستعمراتهم من الأميين السذج، وكان هؤلاء على درجة عالية من الضحالة الفكرية نتيجة للخضوع المستمر للسلطة الكنسية، التي كانت «تدعو مواطنيها إلى التجرد من الدنيا، والانقطاع للآخرة» [(٣)]. مسوغة ذلك بما ورد في مجموعة الأناجيل وأعمال الرسل.

فالأوامر الصادرة بالانقطاع إلى الملكوت والهروب من عالم المُلك صريحة في الاصحاح السادس والعاشر والتاسع عشر من إنجيل متى. فمما

---

(١) مغيزل: العلمانية في أوروبا: تاريخياً وحالياً. ص ٧.
(٢) نفسه: ص ٨ ـ ٩.
(٣) الحوّالي: وباء العلمانية، ص ١٦٠ (بتصرّف).

جاء في الإصحاح السادس: «لا تقدرون أن تخدموا الله والمال، لذلك أقول لكم: لا تهتموا لحياتكم بما تأكلون وبما تشربون، ولا لأجسادكم بما تلبسون، أليست الحياة أفضل من الطعام، والجسد أفضل من اللباس [1]. إلى أن قال «ولكن اطلبوا الجوع وملكوت الله وبرّه، فلا تهتموا للغد؛ فالغد يهتم بما لنفسه، يكفي اليوم شره» [2].

وجاء في الإصحاح التاسع عشر: «الحق أقول لكم: أنه يعسر أن يدخل غني إلى ملكوت السماء، أقول لكم أيضاً أن مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غني إلى ملكوت الله» [3].

وورد في الإصحاح العاشر نهي عن إقتناء الأملاك من عقارات وأرض وغير ذلك «لا تقتنوا ذهباً ولا فضة ولا نحاساً في مناطقكم، ولا مزدوداً للطريق، ولا ثوبين ولا أحذية ولا عصا. . .» [4].

فكان الجوع والفقر والجهل من الشعائر التي تعمل الكنيسة على ربطها المباشر بالتعاليم التي حملها السيد المسيح (عليه السلام) إلى خلاص البشرية، في الوقت الذي كان قساوسة الكنائس يعيشون الترف المادي.

د ـ **الوضع العلمي**: لم تكن الكنيسة تتولى الإشراف على العملية التعلمية والتعليمية، فحسب، إنما كانت هي المؤسسة الوحيدة التي تتولى طلبة العلوم، دون أن تمكنهم من التخصص في ناحية علمية محددة؛ اللهمّ إلا في علمي اللاهوت والناسوت.

وما أشد تمسك الكنيسة بهذا الأصل الجليل؛ «السلطة للقساوسة والطاعة للعامة» ومن جملة تلك الرموز التي يجب الإطاعة بها، الانقياد

(١) إنجيل متى: الفصل ٢٤، آية/٣٨.

(٢) نفسه: الفصل التاسع عشر: آية/٢٥.

(٣) نفسه: الفصل العاشر: آية/٣٠.

(٤) نفسه: الفصل العاشر: آية/١١.

لسلطة الكنيسة العلمية، «وكل رأي لم يصدر عن ذلك المصدر الديني الذي يربط ويحل في الأرض والسماء، فهو باطل تجب مقاومته بكل ما يستطاع، لهذا حُكم على (غاليلو KALLILO) لأنه ذهب إلى أن حركة الكواكب هي على النظام المعروف عند الفلكيين اليوم» (١).

أمام سلطة تحتكر العِلم لرجالها، وضحالة فكرية تستأثر بالنفوس وقرّ في كلمتين أذهان العامة من المسيحيين؛ «أن السلامة في ترك الفكر والعِلم والأخذ بالتسليم وتقرر عند القوم قاعـدة: (إن الجهالـة أم التقوى) فبقي التعليم في الأديرة، ومنعت الكنيسة أن ينشر العِلم بين العامة، إلا ما كان دعوة إلى الصلاح، وتقرير الإيمان على وجه ظاهر؛ وبقي غير القسّيسين في جهالة حتى بأمور الدين وحقائقه وأسراره» (٢).

ثم أن ملكوت السموات قد أُنيط أمره بالإيمان والإعتقاد المجرّد عن النظر في الأكوان؛ «فماذا يكون حظ صاحب الاعتقاد بهذا الأصل من النظر في أي علم، والعلم لا دخل له إلا في شؤون الآخرة والدنيا قد حُـرِمَتْ عليه؟ لا ريب أن يكون همه في الغد وصرف القلب بكليته إلى العبادة، دون سواها، وليس الفكر في الخليقة من العبادة عنده، فإن عبادة الإنجيل ليست شيئاً سوى الإيمان والصلاة» (٣).

هذه هي صورة الحياة العامة في أوروبا غداة ظهور النظام العلماني، وفيما يلي نعرض أهم وأبرز الأسباب التي ساهمت في ولادة العلمانية كمفهوم سياسي يطرح نفسه بديلاً لواقع مرّ. . . ينفتح على مستقبـل ينشد أبنـاؤه الحرية والعِلم، والعيش الكريم.

---

(١) عبدة: الإسلام والنصرانية: ص ٤٠.
(٢) نفسه: ص ٣٣.
(٣) عبدة: م. س: ص ٤٥.

أسباب نشأة العلمانية

تمهيد:

باديء ذي بدء أحب أن أنوّه إلى وجود جانبين أساسيين ورئيسين في كل دين؛ الأول يتعلق بالعلاقة بين الله ـ تقدست أسماؤه ـ والإنسان وهو ما نطلق عليه اسم (العبادات) والتي تتمثل في الصلاة والصوم والـزكاة. . . وغير ذلك، والجانب الثاني يتعلق بين الإنسان والإنسان وهو ما نطلق عليه اسم (المعاملات) والتي تتمثل في العلاقة بين الإنسان ونفسه وزوجه ووالديه وأولاده، كما تتمثل في علاقات البيع والشراء والميراث، وعـلاقة كـل من الحاكم بالمحكوم وتنظيم الدولة وعلاقة هذه الدولة بغيرها من الأمم، إضافة إلى قوانين العمل والإنتاج وتنظيم العلاقات الدولية، وغير ذلك من ألوان المعاملات بين البشر.

وإذا ما أردنا أن نتعرض لمدى كفاية كل دين لهذين الجانبين الرئيسين في حياة الإنسان، نجد أن المسيحية تنظيماً للجانب الأول: العبادي، مع بعض الإشارات المتناثرة هنا وهناك، والخاصة بجانب المعاملات ـ السالفة الذكر ـ لذا فتحكم منهج الحياة ليست لديه أمر من طبيعة وقدرة وصلاحية هذا المنهج.

وحين نشير إلى المسيحية من هذا الجانب، إنما نعني مسيحيـة اليوم المحرّفة؛ «فالشرائع كلها مستمدة من مصدر واحد وتفسير شامل للكون، بما فيه الإنسان، وإنما تختلف فيما بينهـا باعتبـار السعة والضيق وتحـديد زمن

الشريعة وانتهاء أحد أحكامها وهذا ما يسمى بالنسخ (١) . وببعض الأحكام من الشدة واللين، التي كانت تناسب مجتمعاً في زمن لا تناسب غيره من المجتمعات الأخرى في أزمنة أخرى» (٢) .

إن انغلاق المسيحية على نفسها، وعدم أخذها بالرسالة الإسلامية، إضافة إلى التحريفات التي ملأت الأناجيل بشتى أنواعها، هذا الأمر دفع رجال الدين في المجتمع المسيحي إلى تطبيق وتسويغ أحكام، كانت لأهوائهم اليد الطولى فيها، فكانت النتيجة أن خرج إلى حيز الوجود حكمٌ عُرفَ بالحكم الثيوقراطي إبان القرن السابع عشر الميلادي، والذي بمقتضاه حكم الدولة رجال دين يدَّعون أنهم يحكمونها بناء على أوامر ونواهي الدين غير المؤهل لذلك، من هنا أدّعوا أنهم على اتصال مباشر بالسماء وإن العِلم اللدني (٣) في حوزتهم فقط وهم أصحابه.

بهذه الصورة حكم رجال الدين أوروبا لعدة قرون ساد فيها الظلام والإنغلاق والتخلف في سائر أنحائها، تمثل هذا الحكم بممارسة الكنيسة سلطتها في حق الفرد والأسرة بصورة مباشرة، أما في حقل المجتمع والمؤسسة السياسية فكانت تمارس سلطتها بشكل غير مباشر من خلال شبكة العلاقات القائمة بين نظام الاقطاع ـ وهو ما يمثل السلطة السياسية والمدنية وأجهزتها الإدارية ـ وبين الجهاز الكنسي من جهة أخرى، حيث كان للكنيسة في حقل المجتمع ومؤسساته السياسية الدور الكبير.

ما عرضنا كان السبب الأول الذي ولّد القلق لدى الإنسان الأوروبي،

---

(١) النسخ هو إبدال حكم بحكم آخر قد يكون أخف منه تكليفاً أو العكس وقد عرفته الشرائع السماوية كافة.

(٢) تفاحة: الإسلام والحكم: ص ٢١.

(٣) يدّعي أصحابه: إنّ الله يقذف في صدورهم نوراً يولد لديهم علماً خاصاً، لمعرفة غيبيات الأمور وخفاياها.

قلق عميق من أي سلطة علوية، فظهرت لديه رغبة دفينة في إبعاد هـذه السلطة أو إنزالها عن عرشها، بالرغم من أن هذه الرغبة تمثل البعد النفسي للفرد الأوروبي، إلا أن هناك أسباباً أخرى خارجية ظهرت خلال القرون الوسطى، وهي التي جعلت الإنسـان الأوروبي يتخذ مـوقف العداء تجـاه الدين ورجاله، وهي التي مهدت بالتالي لظهور مفهـوم العَلْمانية في بـداية التاريخ الحـديث للغرب، وجملة هـذه الأسباب تـرجع إلى الأخـطاء التي ارتكبها رجال الدين، وليس الدين نفسه والتي تتمثل في:

أولاً: الحجر على العقول وتكبيل كل إبداع فكري:

في ظل القاعدة الكنسية التي تقول: «إن الجهالـة أم التقوى» نشـأ النزاع بين الدين والعِلم في أوروبا، فأخمدت شعلة العلم وانتصر الـدين المحض، من خلال سلسلة الإضطهادات التي ابتلي بها رجال العلم بدوافع دينية سوغت لها الكنيسة مسبقاً. «ذلك أن كل مصادر الأناجيل حتى سيرة الرسل والمجامع لم تتطرق إلى ناحية الدعوة إلى العِلم والتفكر، إنما حُصِرتْ في المسائل المتعلقة بالسيد المسيح (عليه السلام) ولم تهتم بالتشريعات الحياتية التي يمكن لقواعدها أن تصطدم بمفاهيم جديدة يتم اكتشافها، ولكن الجهل والإستمرار على المعارف القديمة أوقع الكنيسة في صراع مع العِلم والعلماء، ولعل السبب في ذلك يعود لخوف الكنيسة من مزاحمة العلماء لها، خاصة إن ظهورهم على الساحة قد يشكل مـوجة تشـد الأنظار، وتستقـطب الناس وخاصة العامة منهم، فتحرك الفكر النائم، فيرفضوا أباطيل رجال الدين المسوغة لهم باسم الدين [1] .

على سبيل المثال كان رجال الكنيسة يشيعون بين النـاس «إن قوس

---

(١) لاغا: مدخل إلى العلوم السياسية: ص ١٣٩، (بتصرّف).

القزح هو قوس حربي بيد الله ينتقم به من عباده إذا أراد» [1] فجاء العالم: (دي روفيس DIYROFNYSSO) وقال: «إن قوس القزح ليست قوساً حربياً بيد الله ينتقم بها من عباده إذا أراد، بل هي من انعكاس ضوء الشمس في نقط الماء، فَجُلِبَ إلى روما وحُبِسَ حتى مات، ثم حوكمت جثته وألقيت مع مؤلفاته في النار؛ وقيل في علة الحكم: أنه أراد الصلح بين كنستي روما (الكاثوليكية) وانكلترا (البروتستنتينية) وأي ذنب أعظم من هذا العمل؟ هو أضخم بلا ريب من ذنب القول: بأن قوس القزح من انعكاس ضوء الشمس في نقط الماء» [2] .

كما أن الكنيسة أمرت بضرب (برنيلي PORNELLI) بالعصا لأنه قال: «أن النجوم لا تقع» [3] كما أنها أمرت بسجن (هارفي HARRVEY) لبرهنته: «إن الدم يجري في الجسم» [4] كما أحرقت الكنيسة (غاليلو KALLILO) لأنه أقرّ «أن الأرض ثابتة كمركز للكون» [5] . كما أنها وضعت معظم الكتب العلمية والمعبرة عن الروح الفكرية على قائمة الكتب الممنوعة.

إلى ذلك فإن تاريخ الكنيسة حافل بهذه المآسي، لعدد كبير من العلماء الذين أُضطهدوا لأنهم نظروا واهتدوا، فكان اضطهادهم الدافع الأول والأهم للقيام بالثورات ضد رجال الدين [6] .

ثانياً: الحجر على القلوب:

المتمثل في صكوك الغفران؛ وهو عبارة عن قطعة من الورق كان يُبذل

---

(١) عبدة: م. س: ص ٤٤.
(٢) نفسه.
(٣) لاغا: م. س.
(٤) نفسه.
(٥) عبدة: م. س.
(٦) انظر: الطويل: قصة الاضطهاد الديني بين المسيحية والإسلام: ص ٤١.

فيها الوعد للمذنب لقاء قدر من المال، بإنقاص المدة التي سوف يمكثها في المطهر، وكانت «هذه الوسيلة من أنجح الوسائل التي ساعدت رجال الكنيسة على جمع ثروة طائلة، لا بل ساعدت على تمركز أكبر مجموعة من سبائك الذهب والفضة والأحجار الكريمة في أوروبا لدى مركز الكنيسة العظمى في الفاتيكان [١] في روما» [٢] .

ثالثاً: تحالف الكنيسة مع الاسر الحاكمة:

حيث كانت الأخيرة تستمد بقاءها من صلتها النسبية بأحد القساوسة أو المطارنة، ولا يبالي الشعب بتصرفاتهم، بعد ذلك ومهما كانت «لأنهم مقدسون بالصلة النسبية» [٣] .

رابعاً: تحريف الكنيسة للتعاليم المسيحية:

لقد بلغ سخط الشعب الأوروبي ذروته عندما أضاف رجال الدين إلى التعاليم المسيحية اختلاقات مستمدة من الوثنية اليونانية التي عملت على مسخ الدين المسيحي، وكان من أكثر الذين تركوا بصماتهم على تلك التحريفات (قسطنطين الثاني) [٤] .

يقول داريز: DARYR «دخلت الوثنية والشرك في المسيحية بتأثير من المنافقين الذين تقلدوا وظائف ومناصب عالية في الدولة الروحية بتظاهرهم بالنصرانية ولم يكونوا يحفلون بالدين، ولم يخلصوا له يوماً من الأيام، كذلك

---

(١) مركز الكنيسة الكاثوليكية تقع في إيطاليا.
(٢) محمد: مستقبل الحضارة بين العلمانية والشيوعية والإسلام: ص ١٣ (بتصرّف).
(٣) رسل: حكمة الغرب: (ج) /٢، ص ١٧ . سلسلة عالم المعرفة، العدد/٧٢.
(٤) ولد عام ٣١٥ م. أعلن نفسه وصياً على الكنيسة الكاثوليكية، نازعه على الحكم أخوه قسطنطين الأول فقتله.

كان قسطنطين من هؤلاء فقضى حياته في الظلم والفجور ولم يتقيد بأوامر النصرانية» [١] .

ومن الأمور التي حرّفتها الكنيسة :

١ ـ كان الختان واجباً فأصبح حراماً.

٢ ـ كانت الميتة محرمة فأضحت مُباحة.

٣ ـ كان زواج رجال الدين حلالاً فأصبح محظوراً [٢] .

وأمورٌ كثيرة نقلتها المجامع النصرانية من الحِل إلى الحرمة، أو العكس دون أن يكون لديها من الله سلطان، أو ترى في ذلك حرجاً.

خامساً: إضطهاد الاقليات الطائفية:

وقد تمثل هذا الاضطهاد في حروب الكاثوليك والبروتستانت في المانيا، حيث لم يكن المذهب البروتستاني عقيدة جامعة لكل مسيحي أوروبا، مما ولد لدى اتباعه حاجة ملحّة لحماية السياسيين والأمراء، الذين كانوا يميلون لأن يصبحوا رؤساء لكنائسهم القومية، بدل سيطرة رجال الدين الكاثوليك، فسرعان ما احتدت الصراعات بين أعضاء الكنيستين وحكام الدول فيه «الأمر الذي أدرك من خلاله العامة عقم المنازعات الدينية، من هنا ظهرت سمة التسامح الديني في أوروبا» [٣] . الأمر الذي أدّى إلى حربٍ تشتعل في كافة المناطق التي يكثر فيها الوجود الكاثوليكي والبروتستانتي، لتشكل فيها بعد دافعاً هاماً للمناداة بفصل الدين عن الحياة السياسية «خاصة أن هناك مشكلة سياسية أوجبت هذه المناداة وهي: الحصص المالية الضخمة التي كان على الدول الأوروبية أن تدفعها لدولة أجنبية وهي إيطاليا المتمركزة

---

(١) الندوي: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟ ص ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢) الحوالي: وباء العلمانية: ص ١٩ (بتصرّف).

(٣) زكريا: العلمانية النشأة والأثر: ص ٣٥.

فيها الكنيسة الكاثوليكية، فما كان على الأمراء والحكام (البروتستانت) في ألمانيا وغيرها من الدول، إلا أن يقوموا بحركة جديدة لإصلاح الدين بشكل ثورة سياسية ضد سلطة البابا»[1] .

سادساً: دور اليهود:

كان على اليهود الموجودين في أرجاء أوروبا، اختراق المجتمع المسيحي، فالعداء قديم جداً بين اليهودية والمسيحية، لذلك استغلّ اليهود ثغرة العداء بين عامّة الناس والكنيسة، ودعوا من خلال ذلك إلى إبعاد الدين المسيحي عن ساحة الحكم، أمّا كيف نهج اليهود هذا النهج، فهذا ما سأحاول معالجته بالتالي:

علمنا فيما سبق: أنّ الكنيسة قد اضطهدت رجال العِلم، فوجد اليهود في هذا الاضطهاد فرصتهم الذهبية فساروا في اتّجاهين:

الأول: تأييد العلماء المُضَطَهدين من قبل الكنيسة.

الثاني: تأييد المذهب البروتستاني، ليس حبّاً به بل مساندة لهم في محاربة العدو المشترك (الكاثوليك)، فاليهود أقلية وكذلك البروتستانت أقلية، فجاء التآلف بينهما من الشعور بالاضطهاد من الأكثرية، «فسعوا لمحاربة المد الديني المسيحي وفصله عن الحالة السياسية، من خلال المناداة بشعار: «اسمحوا لكل الأديان أن تعيش في وطن واحد، وبهذا يُعطون اليهود الصفة الشرعية لوجودهم»[2] .

من هنا جاءت مباركة اليهود لأية حركة تُنادي بعدم دينية الدولة أو إلغاء الطابع الديني لها، وهذا ما ورد ذكره في بروتوكولات حكماء صهيون

---

(١) نفسه: ص ٤٥.

(٢) نفسه.

حيث جاء فيها: «. . . وقد بدأت ثمار جهودنا تؤتى أكلها، إذ أخذ ذلك النفوذ الديني العظيم على الناس يتضاءل رويداً رويداً، وحلّت حرية الضمير في كل مكان»[1] .

أزاء هذه الأوضاع توجّه الإنسان الأوروبي نحو اكتشاف مجال آخر، يرى فيه استقلاله عن السلطة الكنسية، وهو مجال البحث الطبيعي، ثمّ أخذ يشعر بوجود نفسه المستقل يوم أعلن قانون الجاذبية. . . وأخذ يعتز بذاتيّته يوم استخدم البخار في المجال الصناعي. . . وكان كلّما اكتشف قوّة جديدة، ابتعد عن الكنيسة وسيطرتها، بل واتّهم الكنيسة ونال من دين الكنيسة، فزادت اتّهاماته بعد أن عرف قوّة الكهرباء وفجر الذرة وبحث في الفضاء. وهو إذ يوجّه اتّهاماته وينال من دينها لم يكن ذلك بناءً على أدلة علمية يقينية توجب إبعاد الكنيسة، إنّما في الأغلب يستهدف المحافظة على حريته في حركة البحث وفي السلوك، في ظل دولة قوية مستقلّة عن الكنيسة، وعن رأي رجال الإكليروس فيها. هذا الاتجاه الانفصالي وضع أمام الفكر الأوروبي عائقاً لن تُسهِّل إزالته الكنيسة، وفي الوقت نفسه يصعب أمام الإنسان الغربي السير في حركته العلمية إن لم يتحطّم ويندثر ذاك العائق، وهذا العائق هو تنازع السلطة بين الكنيسة بسلطتها الدينية بين الدولة بسلطتها المدنية.

هذا الإشكال في تنازع السلطتين يمكن حلّه نظرياً ـ على الأقل ـ في توزيع السلطة وتقسيمها بين الطرفين، يكون للدولة مجال وللكنيسة مجال. . . تكون للدولة الشؤون السياسية والاقتصادية والتعليمية والتشريعية، بما لا يمس الكنيسة، وتكون في الوقت عينه للكنيسة شؤون الأسرة المتعلّقة بالزواج وطقوس الوفاة، ونظام الرهبنة (والإكليروس) هذا

---

(١) بروتوكولات حكماء صهيون: ترجمة محمد خليفة التونسي: البروتوكول الثالث. ص ٢٠١.

التقسيم أو الفصل بين السلطتين أخذ اسم أو مفهوم العلمانية؛ وقد مرّ هذا المفهوم في الفكر السياسي الأوروبي بمرحلتين:

المرحلة الأولى: العلمانية المعتدلة:

حيث أُعتبر الدين أمرٌ خاص برجال الكنيسة، وبرز ما يُعرف في الفقه السياسي بـ (NONRELIGION).

أمّا الدولة فانحصرت مسؤوليتها إبان هذه المرحلة في حماية الكنيسة بصورة خاصّة، وجباية الضرائب، إضافة لنشر الفكر العلماني في أوساط المجتمع، دون أن تسلب المسيحية كدين كل قيمة لها، إلاّ أنّها أخضعت جميع المبادىء الخاصّة بهذه الديانة لسلطان العقل ومبادىء الطبيعة، فبرز ما هو معروف بالمذهب (DEISIM) وهو مذهب يعترف بوجود الله كأصل للعالم، إلاّ أنّه ينكر الإعجاز والوحي وتدخّل الله في المخلوقات. ومن أتباع هذا المذهب ظهر على الساحة الفرنسية (فولتير ـ VOLTAIRE)[1] [١٦٩٤ ـ ١٧٧٨] الذي غالى في تقديس العقل وتمجيده، حتى أنه أطلق على عصره عصر (التنوير العقلي) واتّخذ امرأة حسناء من نساء باريس رمزاً أطلق عليه اسم (آلهة العقل)»[2].

كذلك برز في بريطانيا من أتباع هذا المذهب (LOKE ـ جون لوك)[3] الذي اعتبر أنّ الدولة الحديثة، رفعت عن شؤونها كل وصية للكنيسة «وهي تنظر إلى كل اعتقاد ديني على أنّه أمر شخصي، ونادى بحرية

---

(١) VOLTAIRE فولتير: أديب فرنسي (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨) تزعم الحركة الفلسفية المادية، من مؤلفاته: (زئير) (شارل 12) (محمَّد).

(٢) البهي: محاضرة في دار الفتوى: بعنوان: (العلمانية في الإسلام بين الفكر والتطبيق): م. س (بتصرّف).

(٣) LOKE لوك: (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) فيلسوف إنكليزي، عُرف بتحرره الشديد، من مؤلفاته: (محاولة في الفهم البشري).

المعتقدات، وبأنّها ترابط يجب أن يُدافع عنها، طالما أنّها لا تهدّد نظام الدولة بالتخريب والإقلاق»[1] .

هذه المكانة التي أعطاها (LOKE) للدولة أضاف عليه الفيلسوف الإلماني (THOMAS HOBBES - هوبز)[2] - (١٥٠٨ - ١٦٧٦ م) فجعل العقل هو المصدر الوحيد للقانون والأخلاق وكذلك الدين. وفي هذا الخصوص يقول: (HOBBES):

«. . . لهذا أعلن أنّ السلطة العليا هي للدولة التي من شأنها أن تفصل في بعض التعاليم الدينية، أمّا إذا تعارضت هذه التعاليم مع سلطة الدولة فيجب عندئذٍ تحريمها»[3] .

وخلال هذه المرحلة من مرحلتي التطوّر العلماني تبلورت دوافع الفصل بين الدولة والكنيسة، أو بين الدولة والدين، والتي يمكن إجمالها بالتالي:

أولاً : الحرص على سيادة الدولة سيادة مطلقة، في مواجهة سلطة الكنيسة ووصايتها السابقة - في القرون الوسطى - على الإنسان.

ثانياً: اتّهام الكنيسة بِبُعد تعاليمها عن العقل لا سيما عقدتي (التثليث والطبيعة الإلهية للسيد المسيح). لهذا كان لا بد من البحث عن اتّجاه ديني يخضع لسلطان العقل، ولمّا لم يكن بالإمكان إيجاد هذا الاتجاه، كان لا بد من الفصل بين الدين وواقع الحياة.

ثالثاً: اعتبار الدين أمراً متطوّراً، وليس نهائياً، وبالتالي فإنّ حقائقه متغيِّرة، وقابلة للنقض، وهذا ما لم يكن بالإمكان إعلانه في وجه

---

(١) مغيزل: العلمانية في أوروبا تأريخاً وحالياً: ص ٥٠.

(٢) (HOBBES) هوبز (١٥٠٨ - ١٦٨٦) فيلسوف ألماني، عرف بماديته الشديدة. من أبرز آثاره: (LE VIOTHON) التي وضعها عام ١٦٦٥ م.

(٣) مغيزل: م. س: ص ٥٠.

رجال الدين، الذين اعتبروا أنّ تعاليم الدين ثابتة ثبات الحياة، فلا يمكن الاجتهاد بآراء جديدة من شأنها أن تغيِّر أو تبدِّل بعض الأحكام.

رابعاً: إنّ الدولة الدينية تعني: سيطرة رجال الدين على مختلف مجالاتها، وهذا الأمر يعني: أنّ هذه الفئة تدّعي لنفسها حقوقاً استثنائية على سائر الناس، أو أنّه يعني على الأقل قدرتها على التمتّع بوضع استثنائي بالنسبة لوضع سائر الناس. إضافة إلى أنّ رجال الدين يستطيعون والحالة هذه أن يؤثروا سياسياً بسبب قدرتهم الاستثنائية. وهذا الأمر مُخالف لمبدأ العدالة الاجتماعية، لذا كان لا بد من علمنة الدولة لتحريرها من هذا الوضع غير العادل.

خامساً: الدولة الدينية لا تتمتّع بالقدرة على التطوّر، لأنّ قوانينها ثابتة ومتحجّرة، لأنّ الدين يمثّل عند اتباعه الحقيقة المطلقة والنهائية غير القابلة للتغيير، ودولة مثل هذه الدولة لو استمرّت مئات السنين، فسيكون آخرها مثل أولها، لأنّ قوانينها ثابتة لا تتغيّر، ومن ثمّ فهي تحول دون دخول أيّة أوضاع جديدة إلى حياة المجتمع، فلا تعود في وسط علمي وثقافي ملائم لقوانينها المتحجّرة.

سادساً: من شأن الدولة الدينية أن لا تحقق المساواة بين جميع مواطنيها فمن النادر جداً وجود دولة ينتسب جميع مواطنيها إلى دين أو مذهب واحد، فالغالبية العظمى من الدول يتألف شعبها من معتنقي أديان ومذاهب متنوعة، لا بل مختلفة، وفي هذه الحالة حيث تكون الدولة دينية، يقع التمييز والتمايز بين المواطنين الذين ينتمون إلى دين الدولة، وتعتبر الدولة أن معتنقي دينها أو مذهبها هم المفلحون. إضافة إلى أن هذا التفاوت في التمتع بدرجة المواطنية وحقوقها في الدولة الدينية، منافٍ أيضاً لفكرة العدالة ويهدد الدولة بالتصدع

والانقسام.

سابعاً: الدولة الدينية تقف في وجه الفكر وحركته الإبداعية، لأن قيادتها العليا تفسر الكون والحياة والإنسان والتاريخ، بما تدعي أنه يمثل الحقيقة المطلقة، وربما يتعرض العلماء والمفكرون فيها لحالات مأساوية. إذا ما قاموا بأبحاث تنطلق من فرضيات تخالف الحقائق الدينية، أو أدّت أبحاثهم إلى نتائج تخالف هذه الحقائق، والتاريخ حافل بمآسي العلماء والمفكرين لهذه الأسباب[1].

هذه الدوافع التي ذكرت: بعضها يتعلق بالسلطة العليا (الدولة)، والآخر يتعلق بالتشريع الذي استندت عليه العلمانية في مقابل الدولة الدينية، لتنتهي إلى ضرورة إقامة دولة علمانية تتوفر فيها الخصائص والمميزات التالية:

١ ـ حركة مستمرة وقدرة على التطور.

٢ ـ تشريع يساوي بين جميع المواطنين، حتى الذين اختلفوا في الانتماء الديني.

٣ ـ سيطرة الشعب على دفة الحكم باعتباره مصدر السلطة.

٤ ـ إفساح المجال أمام حركة الاكتشاف والاختراع دون أن يكون الدين عائقاً في وجهها.

وإذا كانت هذه الخصائص والمميزات تحدد الدولة العلمانية. إلا أنها ترمي إلى غاية أبعد وأهم من ذلك كله، إلا وهي الفصل بين الدولة والدين، وهي غاية تتصل بالتنازع على السلطة بين الدولة والكنيسة، أكثر منها غاية تبرز في فصل وعزل المسيحية عن الحياة الإنسانية العامة، لذلك فإن عوامل نشأة الفكر العلماني في المجتمع الأوروبي، وإن اتجهت إلى نقد

---

(١) شمس الدين: العلمانية: ص ١٥٥. (بتصرّف واختصار).

الدين والنيل منه، إلا أنها تتجه في واقع الأمر إلى تفسيرات في الديانة المسيحية أصبحت تقليداً وعقيدة لبعض كنائسها؛ ولكن جوهر هذه الديانة لا يخرج عن كونه دعوة للروحية الإنسانية في مواجهة المادية التي طغت على آخر عهد من عهود رسالة النبي موسى(ع).

المرحلة الثانية: العلمانية المتطرفة:

وهي مرحلة العهد المادي أو ما يسمى بالثورة العلمانية. «فما أن أطل القرن التاسع عشر حتى طلع على الساحة الأوروبية فكر جديد وعقلية جديدة؛ أو قل علمانية متطرفة: (ANTIRIGONS) منصبة في قوالب مادية جدلية، برزت في الفكر الماركسي الذي جاء بالجدلية المادية، حيث نلمح مرحلة الانتقال من دين أرضي جاف بعيد عن المادية، إلى المادية المتطرفة، وقد ظهر في هذه المرحلة علمانية، تشلح الأله المسيحي من تاجه، وتطيح بالثنائية الغيبية والعالم المشاهد»[1]

وقد عرفت هذه المرحلة من مرحلتي التطور العلماني بـ (العلمانية الثورية) ذلك لأنها شهدت أبرز ثورتين عرفتهما البشرية وهما: (الثورة الفرنسية[2] والثورة الروسية)[3] وكان شعار الأولى: «اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس» في حين كان شعار الثانية: «الدين أفيون الشعوب».

من خلال عرضنا لمرحلتي التطور العلماني في الغرب الأوروبي نلاحظ: أن مشروع العلمانية قد تحقق على حقبات متتالية وعلى مستويات متعددة،

(١) العرمابي: نشأة العلمانية ودخولها إلى العالم الإسلامي: ص ٥٢.

(٢) الثورة الفرنسية: مجموعة أحداث اندلعت في ١٤ تموز/ ١٧٨٨ م، أدّت للقضاء على النظام الملكي في فرنسا.

(٣) الثورة الروسية: عام ١٩١٧ م، أدت إلى إعدام القيصر (نقولا الثاني) وإعلان الحزب الشيوعي نظاماً للبلاد.

فمن المستوى الأقل (راديكالية) إلى المستوى الأكثر (راديكالية) وبعبارة أخرى: أن مستويات المشروع العلماني تذهب في فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية، أي مناهضة سلطة (الأكليروس) الزمنية إلى منافسة المؤسسات الدينية في وظيفتها في طور أول وصولاً إلى نقد ورفض الممارسات الدينية لأجل تشييد الفكر البشري على التِقنيَّة العلمية وليس على أساس من الطقوس والشعائر.

وبهذا تكون الصورة قد اكتملت والمشكلة قد حُلت مشكلة الصراع الطويل بين الدولة والشعب وبين السلطة الكنسية من جهة أخرى، فجُعلت الكنيسة في دائرة ضيقة قياساً لدائرة الدولة، وغدت العلمانية سمة الدولة في أوروبا، حيث نصت أغلب دساتير الدول الأوروبية على علمانية الدول، ومن هذه الدساتير نذكر:

- دستور فرنسا عام ١٩٠٤ م.
- دستور الاتحاد السوفياتي عام ١٩١٨ م.
- دستور المملكة البريطانية عام ١٨٠٢ [(١)] .

ومن هذه الدساتير ما ينص صراحة على الأخذ بالنظام العلماني، ومنها ما لا يعترف ضمن ما حوى من مواد وأفكار بالدين، كالدستور السوفياتي مثالاً.

ولا بد أخيراً من الإشارة إلى أن السلطة الكنسية وبعيد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٣ م. قد استعادت إلى حدِ ما تأثيراً فاعلاً في السياسة الداخلية والخارجية للدولة الأوروبية عن طريق الأحزاب التي تستوحي إتجاهات (الفاتيكان) وتوجيهاته العامة في تحركاتها ومواقفها السياسية.

---

(١) انظر: أسود: القانون المدني العام: ص ٤٤.
مغيزل: القانون الدستوري وتحولاته ص ٤٣.

«والكنسية على وجه العموم تظهر ـ الآن ـ الرضا عما حدث وما آل إليه أمرها في الدولة الحديثة، ولا ترى في ذلك سوى إنه أعاد الديانة المسيحية إلى حقل عملها الأساسي فقد خلصها من ارتباطات تقليدية بقوى لا تمت في حقيقتها إلى الكنيسة بصلة، وجعل الكنيسة قادرة على إغتنام فرصة جديدة للتعبير عن جوهرها الحقيقي ورسالتها الحق وهي أن تكون شاهدة على إنجيلها، وخادمة للعالم بأسره بأقوالها وأفعالها»[1] هذا على صعيد موقف الكنيسة من العلمانية المعتدلة.

أما عن موقفها من العلمانية المتطرفة، فهي لم تقف الموقف عينه؛ بل قابلتها بالرفض المتلاحق، وهذا أمر طبيعي، فالعلمانية المتطرفة تلغي ـ كما مر معنا ـ دور الكنيسة نهائياً.

ورغم ما أُثير من ملاحظات حول التطبيق العملي للعلمانية في أوروبا، إلا أن ذلك لا يعني عدم خروج المفهوم العلماني إلى حيز الوجود دول تأخذ بالأساس العلماني في إتجاهه السلطوي والتشريعي والديني. وهنا سنوضح أهم خصائص الدولة العلمانية.

ماذا يعني إقامة دولة على أساس علماني؟

لإقامة دولة على أساس علماني هناك أمران يجب توفرهما، وبالتالي فالدول لا تكون علمانية بدونهما:

الأول: مصدر السلطة التشريعية.

الثاني: التشريع الدستوري والقانوني في الدولة.

بالنسبة للأمر الأول: تعني العلمانية: أن الشرعية التي تخولها السلطة السياسية، تمنحها أن تحكم المجتمع وتسيره وفقاً لمفاهيمها وخططها، وهذه الشرعية ليست مستمدة من الله ـ تعالى ـ أعني ليست مستمدة من الدين.

---

(١) شمس الدين: م. س. ص ١٦٢. (بتصرّف).

«فالدين والله ليسا مصدرين للشرعية التي تتمتع بها السلطة السياسة في الدولة العلمانية؛ هذا ولا تتوقف السلطة السياسية في وجودها على أن تنال إعترافاً من السلطة الدينية»(١) التي قد تكون موجودة أو غير موجودة في الأصل، لذلك فإن العلمانية تطور إجتماعي لا يكون الدين فيه العائق الأساسي.

أما بالنسبة للأمر الثاني: تعني العلمانية، وفق رؤية دعاتها أن يقوم التشريع الدستوري والقانوني في المجتمع والدولة على أساس غير ديني، لذلك فإن مدلولاً يصلح لاعتباره من أولى المدلولات دلالة على مفهوم العلمانية وهو «إقامة الحياة على أساس غير ديني سواء فيما يختص بالأفراد أو الأمة أو فيما يتعلق بالشرائع الدستوري والقضائي»(٢) ، والطبيعي أن يحوى هذا المفهوم مختلف أنماط التشريع ومجالاته بما في ذلك مجال الأحوال الشخصية للفرد والعائلة من زواج ونفقات وارث وغير ذلك.

إذن فحقيقة العلمانية وجوهرها يتقوم بأن تكون شرعية السلطة السياسية فيها مستمدة من الشعب، ومن ثم فإن هذه السلطة لا تستوحي سلطانها من مصدر ديني، ولا تقوم إلا على كيان وأساس غير ديني.

ومن الواضح أن هذين الأساسين يكمل بعضهما للآخر «فسلطة مصدر تشريعها غير ديني لا يمكن أن تبني هذا التشريع على أساس ديني شامل. في الوقت ذاته لا يمنع أن يكون الدين من مصادر تشريعها، وليس المصدر الأساسي؛ وسلطة تقيم تشريعها على أساس غير ديني لا يمكن لها أن تعترف لله أو للدين بأنه مصدر الشرعية التي تستمد منها ممارستها

(١) مجلة منبر الحوار: العدد/١٥، دراسة بعنوان: (اللاهوت والناسوت) بقلم: (علي حرب)، ص ١٥٢.

(٢) شمس الدين: م. س، ص ١٥٦.

للحكم»[1] .

خلاصة الفصل الاول:

العلمانية مفهوم غربي سياسي نشأ حوالي القرن التاسع عشر الميلادي. نادى بادىء ذي بدء بإبعاد الدين عن الحياة السياسية.

وإذا كان من الصعب تحديد الزمن الفعلي والدقيق لنشأة هذا المفهوم، إلا أنه ليس من الصعب تحديد العوامل التي ساعدت من بعد أو قرب على ولادته التي مرت بفترات طويلة ومتقطعة حتى إنحصرت في فترتين:

الفترة الأولى: العلمانية المعتدلة، فأعطت ما لله لله وما لقيصر لقيصر.

الفترة الثانية: العلمانية المتطرفة، فجعلت الدين أفيوناً يُعطى لتغيب العقل البشري عن الإدراك العلمي.

تلك كانت صورة العلمانية في الغرب الرأسمالي، وفي الشرق الشيوعي ـ سابقاً ـ أما عن صورة العلمانية في عالمنا الإسلامي، فهذا ما سأعرضه في الفصل الثاني من هذه الدراسة بعونه تعالى. . .

---

(١) نفسه.



الفصل الثاني

ظهور العلمانية في العالم الاسلامي

- أسباب ظهور العلمانية في العالم الإسلامي.
- طرائق نشر العلمانية في العالم الإسلامي.
- مسوّغات العلمانية في العالم الإسلامي.
- أشكال العلمانية في العالم الإسلامي.



تمهيد:

عرفنا في الفصل الأول: أن العلمانية ليست بالظاهرة التي يمكن أن نصنفها ببساطة ويسر، بل هي جملة من التحولات التأريخية والاجتماعية؛ وأنها تندرج في أطر أوسع من تضادّ الدين والدنيا، بل أنها تابعة لتحوّلات سابقة عليها في مجالات الحياة المختلفة. وعرفنا أيضاً أن العلمانية ليست بالكيان الجاهز الذي يطبَّق أو يرفض، فلها وجوه: وجهاً معرفياً يتمثل في نفي الأسباب الخارجة على الطبيعة أو التاريخ (الأمور الغيبية) ووجهاً مؤسسياً يتمثل في اعتبار المؤسسة الدينية خاصة كالأندية والمحافل وغير ذلك، ووجهاً سياسياً يتمثّل في عزل الدين عن الحياة السياسية بكل أبعادها ومجالاتها، ووجهاً أخلاقياً وقيمياً يربط الأخلاق بالتاريخ والوازع بالضمير بدل الإلزام، والترهيب بعقاب الآخرة؛ ولكل من هذه الوجوه والأشكال مناسبات مع وقائع التأريخ المحيطة بها.

ومن الأمور التي توصلنا إليها: أن العلمانيَّة ليست بالشأن التام، بل أنها أشكال ومسارات تعتمد في كل طور ومرحلة من مراحلها على الظروف التي نشأت فيها.

وإذا كانت العلمانية قد وجدت في أوروبا أرضاً بكراً نبتت عليها، ومناخاً صالحاً ساعد على ولادتها، ومن ثم نموها، وهذا المناخ يتمثل في طبيعة

الدين المسيحي وما حصل فيه من تحريفات وما أدخله رجال الدين والرهبان في الأناجيل المتعددة والمختلفة.

وإذا كان الأمر كذلك في أوروبا فيمكن أن يُقال: بأن الفصل بين السلطتين الزمنية والدينية لم يشكل عائقاً عاماً، ذلك لعدم وجود الرباط المتين بينهما في الديانة المسيحية؛ إضافة إلى أن «الدين [المسيحي] قد وُجِد متلبساً، بأنه عاش مع التخلف؛ وهناك أفكار أخرى عاشت مع التخلف»[1] ، ولم يتحرر الغرب من هذا التخلف الذي رافق فترة سيطرة الكنيسة على مجالات الحياة. لم يتحرر إلا عندما «أخضع الدين لمقاييس العِلم»[2] .

هذه هي العلمانية بمدلولها وظروف نشأتها في الغرب الأوروبي والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال: هل بقي المفهوم العلماني محصوراً داخل أوروبا. أم أن هناك ظروفاً كانت تستدعي المفهوم العلماني ليقوم بدوره في أنحاء أخرى من العالم لا سيما العالم الإسلامي منه؛ للإجابة عن هذا التساؤل يمكن أن نردّ بالقول:

كثيرة ومتعددة ومتنوعة تلك التحديات التي جوبه بها الإسلام، منذ ظهوره، وحتى العصر الذي نعيش، فمن حروب صدر الإسلام ضد انتشار الدعوة الإسلامية، إلى بروز التيارات الفكرية المناهضة لهذه الدعوة، من الفلسفة إلى الزندقة والشعوبية والعروبة والقومية وغير ذلك من حروب

---

(١) فضل الله: مقابلة مع طلاب الجامعة اليسوعية في بيروت بتاريخ: ١٨ نيسان ١٩٩٢ م/ مسجلة على شريط محفوظ لدى الباحثة.

(٢) البوطي: محاضرة له بعنوان (الشخصية الإسلامية تواجه المركزية الغربية) بتاريخ/١٦ جمادي الأولى ١٤٠١ ـ ٢١ آذار ١٩٨١ في جمعية المقاصد الإسلامية في (بيروت)، نشرتها الجمعية في ملحق خاص عام: ١٩٨١ م. ص ٣١.

الإبادة والاستعمار، إلى التخلف الذي نخر عود الخلافة العثمانية، وصولاً إلى الهجمة الاستعمارية الحديثة والتي يبلغ عمرها الآن حوالي قرنين ونيف من الزمن.

ويبدو أن طموح الغرب الأوروبي من وراء غزوته الحديثة على العالم الإسلامي، والتي بدأها (نابليون بونابرت) على مصر (١٢١٣ هـ ـ ١٧٩٨ م) كان عظيماً، لا بل خطير، فلم تكن الأهداف مجرد نهب لثروات المسلمين، بقدر ما كانت تهدف إلى تأبيد هذا النهب عن طريق تحويل الإسلام ـ في نفوس المسلمين ـ إلى هامش حضاري لحضارة الغرب، وصولاً لتأبيد عملية تحويله إلى هامش اقتصادي.

إن (بونابرت) «لم يحمل معه المدفع وحده، بل أتى بفكرية الحضارة الغربية، بالمطبعة والصحيفة أيضاً... ومنذ ذلك التاريخ بدأ التغريب كواحد من أخطر التحديات التي واجهت وتواجه الإسلام والمسلمين في العصر الحديث»[١].

وإذا كان التغريب قد مثل تحدياً خطيراً للإسلام وأهله، فلقد كانت العلمانية واحدة من أخطر الجبهات التي مارسها التغريب ضد الإسلام. أما كيف تمت هذه الممارسة وما هي الأسباب التي ساعدت من قريب أو بعيد على تغلغل هذا المفهوم في أوساط المسلمين، فهذا ما سأحاول أن أعرض له.

(١) عمارة: العلمانية ونهضتنا الحديثة: ص ١٣.



أسباب ظهور العلمانية في العالم الاسلامي

لعل من نافلة القول أن نقول: أن التخطيط المنهجي للدفع بالعالم الإسلامي للوقوع في فلك النظام العلماني، كان مسوغاً بحيثيات فكرية ومنطقية، وبدافع التطلع إلى ما عُرِفَ بالنهضة الغربية، والإلتفات إلى زخرفها الحضاري، وما كان هذا التطلع إلا مجرد شهوة تستحوذ على أفكار ونفوس أفراد من الناس تبعاً لظروف عاشوا في ظلها، ثم كان يعوزهم الحجة الدامغة والمسوّغ الفكري اللذان من شأنهما أن يبعثا الجرأة الكافية التي تساهم في تحقيق ما يصبون إليه.

وقد ساعد على هذا التخطيط عدة عوامل وأسباب نوجزها بالتالي:

أولاً: إنحراف المسلمين العقدي:

الذي يقابل تحريف النصرانية في أوروبا. «لا سيما فيما يتعلق بالتوحيد والعقيدة فانحصرت [دعوة] الإسلام في مجال الشعائر والعقيدة وذلك بتأثير الأفكار الصوفية المتأثرة بالفكر الماورائي اليوناني[1] الركود الفكري الذي عرفه العالم الإسلامي طيلة فترة الإنتداب الإنكليزي في مصر وفلسطين والعراق الفرنسي في بلاد الشام عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٣٢ م.

وجدت الدول الغربية في هذا الضعف الفكري والعقدي ضالتها في

(١) الحوالي: وباء العلمانية: ص ٣٥.

أوساط العالم الإسلامي؛ «فراحت تبث كيدها وتهمس به في آذان العرب وبأسلوب من النصح والغيرة على مصلحتهم، وذلك في منطقة كانت لا تزال أم العالم الإسلامي»[1] وهي مصر».

وقد تلخص هذا النصح في أن الغرب لم يتحرر من أغلال الجهل والتخلف إلا يوم أخضع الدين لمقاييس العلم. «فإذا كان المسلمون حريصين على مثل هذا التحرر؛ فلا مناص لهم من أن يسلكوا الطريق ذاته؛ فيفهموا الإسلام هنا، كما فهم الغربيون النصرانية[2] وهذا الأمر لا يتحقق إلا متى تخلص الفكر الإسلامي من سطوة المعممين.

ثانياً: الدور اليهودي والفلسفات المادية:

لعبت الفلسفات المادية في الغرب الأوروبي دوراً بارزاً وخطيراً في بلورة الفكر العلماني، فبرز عدد من الفلاسفة الذين ربطوا أمور الحياة بالظواهر المادية وسوغوا لها بحيثيات طبيعية، دون أن ترتبط برباط ديني.

ولا يخفى أن مجموعة هذه النخبة من الفلاسفة، لا سيما (ديكارت ـ DECARTES)[3] و (CANT)[4] و (FRIEUD)[5] وغيرهم... كانوا من تلامذة الماسونية اليهودية التي قامت على أنقاض الدين المسيحي، فلقد كانت اليهودية رائدة علم الطبيعيات الذي وضع أصوله (دارون) على

---

(١) البوطي: م. س. ص ٣٢.

(٢) نفسه.

(٣) ديكارت DECARTES: (١٥٩٠ ـ ١٦٥٠) رياضي فرنسي، من مؤلفاته (رياضة فيما وراء الطبيعة).

(٤) كونت CANT: ١٨٥٧ ـ ١٧٩٧ ك. فيلسوف فرنسي أسس المذهب القائل: بأن لا سبيل إلى المعرفة إلا بالتجربة.

(٥) فرويد FRIEUD: طبيب وفيلسوف ألماني؛ من مؤلفاته (٣ رسائل في الجنس).

أساس زعمه أن الإنسان أصله قرد؛ ولا يخفى أن الغاية من وراء هذا الزعم هي «تكذيب القرآن في بيان هذه العلة وهي أن الله مسخ عصاة اليهود في عهد نبيه موسى(ع) وجعلهم قردة خاسئين»[1].

كذلك كان اليهود وراء عالم النفس (فرويد ـ Frieud) ليجعلوا الإنسان عبد للشهوات والجنس.

وكانوا وراء (كارل ماركس)(Karl Marx)[2] في فلسفته المادية وإنكار الله خالق العالمين، وفي الدعوة إلى الشيوعية والجنس والمال.

فنتج عن كل ذلك وجود أفراد وجماعات وتيارات فكرية تعمل داخل المجتمعات الإسلامية، بما يخدم أعدائها، سواء أدرك الداعي لهذه التيارات أو جهل، ويسخر لهذه بعض القيادات والعلماء، وهذه التيارات ترتبط بالعلمانية حيث تتنكر للإسلام أو تحاول تطويره وتطويعه للفكر العلماني عن طريق الفصل بين شريعة الله وتصرفات عباده.

ثالثاً: إثارة النعرات القومية:

في ٢٨ حزيران عام ١٨٨٠ م شعر وكيل القنصل العام الإنكليزي في بيروت (جون ديكسون ـ Jhon - Dikson) أن من واجبه أن يطلع السفير الإنكليزي في الاستانة على أمر خطير وهو أن «مناشير ثورية قد ظهرت على جدران مدينة بيروت تناشد الأهلين بأن يثوروا على الأتراك»[3].

فكانت هذه الرسالة أول إعلان عن قيام الحركة القومية العربية في

---

(١) البهنساوي: تهافت العلمانية في الصحافة العربية: ص ٣٣.

(٢) ماركس MARX: ولد عام ١٨١٨. من أصل ألماني. حرر البيان الشيوعي مع (انجلز).

(٣) مقدمة؛ مؤتمر لبنان الآخر الذي عقد في بيروت بتاريخ ١٩٧٦ بعنوان: (العلمنة والهوية العربية) نشرت المقدمة مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية.

مواجهة الدولة العثمانية، عندما حاول السلطان (عبدالحميد)[1] الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ م) استمالة العرب إليه عن طريق اعتباره حامي الجامعة الإسلامية الشاملة وزعيمها الأول الأمر الذي أدى إلى دفع المسيحيين في أنحاء العالم العربي للبحث عن وعي جديد، ينتمون إليه في ظل الأقلية الإسلامية، فظهرت أول محاولة منظمة لبعث الحركة القومية العربية على يد خمسة من المسيحيين، وأكثرهم ممن درس في الكلية الإنجيلية السورية (الجامعة الأمريكية حالياً) يدفعهم في ذلك تأثر بالمد الغربي والتغريبي، إضافة إلى رغبة ملحة في بعث القومية العربية لأنها القاسم المشترك بين المسيحيين العرب والمسلمين العرب.

في مقابل ذلك ظهرت تيارات قومية طورانية تركية داخل كيان الدولة العثمانية في الآستانة، بشكل جمعيات تدعو إلى القومية التركية، وكان من أبرز هذه الجمعيات «جمعية الإتحاد والترقي[2] والتي كانت تهدف إلى القضاء على الخلافة الإسلامية، ورفعت شعار: مساواة آخاء»[3] .

هكذا انتشرت القومية في الوطن الإسلامي، ما بين قومية طورانية في تركيا وعربية في مصر وسوريا ولبنان والقومية الكردية في العراق.

فبعد أن وحد الإسلام العرب وغير العرب دينياً وسياسياً في ظل شعار الناس «سواسية كأسنان المشط» «لا فرق لعربي على أعجمي إلا بالتقوى» وبعد أن قدم الإسلام للمسلمين الإطار الفكري والتشريعي والعقدي لإنصهار المسلمين في بوتقة وحداوية فيها يفكرون ويشرعون ويعتقدون، وبعد هذا عادت من جديد بذور العصبية الشعوبية تنتشر هنا وهناك لتينع

---

(١) السلطان عبد الحميد الثاني. خلع عام ١٩٠٩.

(٢) التي نادت بالقومية التركية، ودعت إلى انفصال الخلافة العثمانية عن العرب.

(٣) العظمة: العلمانية من منظور مختلف: ص ١٠١.

ثمارها ويقطف أعداء المسلمين هذه الثمار التي تخرج المسلمين عن دينهم وهم لا يشعرون.

عبر هذه المحاور الثلاث: ضعف عقدي، أوهنة التغلغل الفلسفي والمادي في الفكر الإسلامي، يساعده في ذلك نعرات قومية انتشرت على خارطة العالم الإسلامي. عبر هذه القنوات الثلاث، دخلت العلمانية إلى العالم الإسلامي باعتبارها خشبة الخلاص من تخلف إجتماعي أمعن في جسد الأمة ضعفاً ووهناً، وتخلف فكري، ولده غزو ثقافي وسياسي؛ وتخلف اقتصادي ولدته عدم وجود تقنين وخبرات علمية تستثمر خيرات وهبها الله للمسلمين ونشرها في مناكب الأرض، لتكون دعامة قوة لهم أنى وجدوا، وحيثما كانوا.



طرائق نشر العلمانية

تمهيد:

انتشرت العلمانية في أرجاء العالم الإسلامي بأساليب متنوعة وطرائق مختلفة متعددة؛ وإذا كان هذا التعدد والإختلاف في الطرائق والأساليب ينتج عادة عن عدم سهولة ويسر مهمة الداعي في نشر دعوته، إلا أن ذلك لا يعني أن الظروف المحيطة بمكان نشر الدعوة لم تساعد على تقبل مفاهيمها، مهما كانت محتوياتها. فكل دعوة، لا بد لها من أن تلتقي بمن يتأثرون ويؤثرون بها وفيها، وهذا ما سنراه عند تناولنا لموقف علماء المسلمين من المد العلماني؛ أما هنا فسنعرض أبرز وأهم الطرائق التي تم بواسطتها نشر الفكر العلماني.

١ ـ نصارى العرب أول من دعا للفكر العلماني:

على أثر نشاط الكنيسة التبشيري في البلاد الإسلامية، خاصة القسم العربي منها؛ لا سيما (سوريا ولبنان ومصر وفلسطين والسودان) وإقامة المدارس والجامعات التبشيرية [١] . نتيجة لذلك قام نصارى العرب بإدخال أبنائهم إلى هذه المدارس [٢] هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى كان إتصال

(١) انظر: الخالدي؛ فروخ؛ التبشير والاستعمار: ص ٤٤.

(٢) لم يكن قبل هذا التاريخ في لبنان ألا مدرستين أحدهما في (زغرتا) والثانية في (عين ورقة) حتى ظهرت الكلية السورية الإنجيلية عام ١٨٦٦ ـ وعرفت باسم (الجامعة الأمريكية) منذ عام ١٨٦٧ م.

هؤلاء النصارى أوثق بالثقافة الغربية، ولا سيما الفرنسية، ولا يخفى أن تلك الثقافة لم تكن إلا وليدة الثورة الفرنسية العلمانية.

يقول (ألبرت حوراني): «. . . . إن المسيحيين كانوا أسبق أبناء العرب إتصالاً بالثقافة الغربية، وبهذه الصلات الثقافية الفرنسية والإنجليزية من ناحية. وبهذا الكلف بالثقافة والدراسات الغربية من ناحية أخرى. فتحت عيونهم على عالمين جديدين خارج الكنيسة، وخارج المدارس التبشيرية. فهيأت بذلك لظهور الفكر العلماني المعادي للكنيسة في كثير من كتاباتهم، في الوقت الذي لم يكن فيه لهذا الفكر أثر بين معاصريهم من كتاب المسلمين ومفكريهم . . .»[1].

وفي فترة لاحقة أخذت أقلام هؤلاء النصارى تروج الأفكار العلمانية في الصحف والمجلات؛ بل ألّف البعض في ذلك كتباً ضمَّنها هذه الأفكار والمبادىء. من هؤلاء نذكر (شبلي الشميّل[2] فارس نمر[3] ويعقوب صرّوف)[4] وعلى أيدي هؤلاء ظهر الفكر العلماني في العالم الإسلامي، ينشرونه على صفحات المجلات والجرائد كـ (المقتطف والمقطم) إلى ذلك كانت هذه الصحف ممثلة بأقلام عرفت بميلها الشديد للاستعمار والمد الغربي، وكانت تتبنى في الوقت عينه مختلف أنواع الدعوات التي ينادي بها ويرفع شعارها الاستعمار الثقافي، كما حصل عندما تبنت مجلة (المقتطف)

---

(١) حوراني: الإسلامي والحضارة الغربية: ص ٩٦.

(٢) شبلي الشميل (١٨٥ ـ ١٩١٧) ولد في كفر سمام درس في الجامعة الأمريكية. من مؤلفاته (الحبّ على الفطرة).

(٣) فارس نمر: ولد في حاصبيا. (١٨٥٦ ـ ١٩٥١) أديب وصحافي. أنشأ مجلة (المقطّم، والمقتطف) بمساعدة يعقوب صرّوف.

(٤) يعقوب صرّوف: ١٨٥٢ ـ ١٩٢٧. أديب لبناني، ساهم في إنشاء مجلة المقتطم مع فارس نمر.

الدعوة إلى العامية في وجه اللغة العربية الفصحى[1] .

وهنا قد يتساءل البعض: لماذا يدعو النصارى للعلمانية كنظام سياسي لأي دولة من دول العالم الإسلامي؟ ولعل الجواب عن هذا التساؤل يكمن في طيات تاريخ النصارى في ظل الدولة الإسلامية، فالنصارى أقلية في مقابل أكثرية إسلامية، والدولة طبيعي والحالة هذه أن تكون إسلامية ـ لا على أساس الأكثرية ـ وهنا يتحول النصارى إلى أقلية (أهل ذمة) فتصبح إمكانياتهم ومجالاتهم محدودة قياساً على إمكانيات ومجالات المسلمين، فكان من الطبيعي أن يكون النصارى العرب أول من ينادي بالعلمنة، لأن النظام السياسي العلماني يعطيهم الفرصة الذهبية لكي يكونوا سادة في العالم الإسلامي. وحكاماً على شعوب طالما كانوا سادة أينما حلوا. خاصة أن العلمانية السياسية لا تنظر إلى هوية الحاكم الدينية.

٢ ـ إستغلال الغرب الأوروبي للتعدد الديني في العالم الإسلامي:

لقد حاول الغرب الاستعماري أن يظهر أهمية العلمانية، من خلال العديد من المشاكل السياسية والدينية، التي يحاول في أحيان كثيرة إثارتها في العالم الإسلامي، يساعده في التعدد الديني لعرب الشرق، وهو تعدد ناجم عن مسار تاريخي لتلك المنطقة بالذات، وللطبيعة السمحة للدعوة الإسلامية، لا سيما فيما يتعلق بالديانتين المسيحية واليهودية؛ لذلك لعب الاستعمار على أوتار مشاعر الأقليات الدينية والطائفية خلال الحكم العثماني، الأمر الذي أدى إلى رفع شعار «ضرورة أقامة نظام ومجتمع علماني، يساوي بين جميع المواطنين دون النظر إلى الدين والجنس، حيث تتحول العصبية

---

(١) انظر: نفوسة سعيد: تاريخ الدعوة إلى العامية في مصر؛ ص ٤٤.

الدينية إلى إطار موحد للأمة، تتألف فيه طبقات الناس تبعاً لنموذج يحاكي أعضاء الجسم [وحاجاته] وتلتئم بفعل قوة حيوية تقوم به»[(١)] .

ولقد أكد هذا التوجه (فرح انطون) حيث اعتبر: «. . . أن مسألة الدين والوطن مبحث وعر المسالك؛ مع مسألة بسيطة جداً، لكل الحقائق، فالدين للآخرة والوطن للدنيا غير أن نقد (الشميل) للنظام الديني يتخذ طابعاً أكثر جدية وعمقاً عندما يأتي الكلام فيه على مسألة الطائفية ومساوئها، فالطائفية في نظره هي العائق الأكبر في طريق إصلاح الأمة، والمساواة بين الناس، وبما أن الطبيعة البشرية هي أساس واحد في نظر الديانات، والحقوق بالتالي تصبح متساوية بين جميع البشر، فالعدل يقضي معاملة متساوية مع من ينتمون لديانة ما، وهكذا يتأمن العدل في إعطاء المساواة والحرية لجميع الناس، سواء كانوا متدينين أم لا . . .»[(٢)] .

كذلك برز هذا التوجه في كتابات (أمين الريحاني)[(٣)] حيث أعلن ثورته على الأديان والمذاهب، ورفض صورة الإله الذي كان الدين يقدمها للناس، راسماً في معاناته صورة جديدة لله.

لقد اعتقد (أمين الريحاني) بأن رجال الدين يشكلون الحاجز الأكبر في وجه أي إصلاح أو إخاء، فكانت حملته عليهم عنيفة لاذعة، فأتهمهم بالتعصب والإبقاء على الطائفية والتقسيمات المجتمعية فيقول في هذا الخصوص:

---

(١) العظمة: م. س: ص ١٠٨.
(٢) انطون: ابن رشد وفلسفته. ص ٣٠ نقلاً عن العظمة: م. س. ص ١٠١ (بتصرّف).
(٣) أمين الريحاني (١٨٧٦ ـ ١٩٤٠) أديب لبناني، من مؤلفاته. (ملوك العرب ـ قلب لبنان. قلب العرب).

«. . . أنا لا مذهبي، لا طائفي، لكني في ديني أصدق من كثير من أصحاب القلانس، وأحنف من كثير من أصحاب العمائم الكثيرة»[1] .

مما لا شك فيه أن تلك الموجة التي تعاظم مداها، كانت نتيجة لأوضاع دينية ساد فيها الكثير من التعديات على أوضاع الناس من قبل رجال الكنائس المسيحية.

أما الأسلوب الثالث الذي سلكه العلمانيون في نشر دعوتهم العلمانية في العالم الإسلامي، فكان مجموعة من افتراءات نُشِرت حول الإسلام، نوجز مقتطفات منها.

أولاً: إتهام الاسلام بالنظام الثيوقراطي:

كان من أثر انحراف رجال الدين في أوروبا، أن أدعوا أنهم ينوبون عن الله، فحاول العلمانيون في العالم الإسلامي، وصف الحكم في الإسلام بأنه الحكومة الإلهية، كما فعل (خالد محمد خالد) في كتابه (من هنا نبدأ) ثم عاد من جديد وتراجع عن فكره وأصدر كتابه (الدولة في الإسلام) وأعلن فيه بطلان الحكم الإلهي في الإسلام.

ثانياً: الرسول لم يقم دولة وان الاسلام مجرد دعوة روحية:

ابتكر هذه التهمة الشيخ (علي عبد الرازق) (١٣٠٥ ـ ١٣٨٦ هـ) (١٨٨٧ ـ ١٩٦٦ م) في كتابه (الإسلام وأصول الحكم) فقال: «إن محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين، لا يشوبها نزعة ملك ولا حكومة، وإنه، [أي الرسول(ص)] لم يقم بتأسيس

---

(١) الريحاني: الريحانيات: (ج) /٢ ص ١٥.

مملكة، بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها، وما كان إلا رسولاً كإخوانه من الرسل، وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ولا داعياً إلى ذلك. . . »[1].

ولقد رافق (عبد الرازق) في هذه الدعوة، جماعة من الذين غلبت على ثقافتهم فكرة التغريب؛ وكانت حجتهم في هذه الدعـوة هي خلو القرآن الكريم من الحديث عن النبي محمد(ص) كرجل دولة فقالوا: «إن القرآن الكريم لم يجعل النبي العربي محمد بن عبدالله ملكاً أو رئيس دولة، بل نعته بالنبي الرسول، وليس من حقنا بأي حالة من الأحوال أن نلتزم بغير ما جاء به القرآن الكريـم، وتستبد له بغيره، ولم يكن نبي الإسلام في أي وقت من الأوقات ملكاً أو رئيس دولة، وإنما ظل دائماً النبي الرسول. . . »[2].

إن أبلغ رد على العلمانيين القائلين: إن الإسلام رسالة روحية محضة، وليس دولة وسياسة، لذلك يزعمون أن النبي الأكرم(ص) لم يؤسس دولة ولم يقم حكومة، ولم يكن قائداً سياسياً للمجتمع المدني الذي عاش فيـه بعد هجرته (١ هـ ـ ٦١١ م) إن أبلغ رد على هؤلاء هي: الإشارة إلى أبرز معالم الدولة التي أسسها الرسول(ص) والخلفاء من بعده، وهي المعالم التي تواترت أخبارها في أمهات مصادر الحديث والتاريخ، والتي يجمع مؤلفوها على «أن الرسول(ص) جمع صفة النبوة والرسالة، بما كان يبلغ به الناس عن ربـه [سبحانه] عن طريق الوحي، وصفة رئاسة الدولة، بما كان يقوم بـه من تشريع وتنظيم استمده أيضاً من الحاكم لهذا العالم وهو الله»[3].

وإذا كانت أحداث الحرب والقتال والغزوات والبعوث التي رافقت

---

(١) عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم ص ١٥٤.

(٢) نفسه، ص ١٥٥.

(٣) شرف: نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام. ص ٢٣.

نشر الدعوة الإسلامية، قد شغلت الحيز الأكبر من صفحات مصادر السيرة الشريفة ومراجع التاريخ، التي أرّخت للحقبة المدنية من عصر الدعوة؛ فلقد تواترت أيضاً في هذه المصادر معالم الدولة وأركان الحكومة، وأدوات الولاية ودوائر السلطة والسلطنة، فنجد أننا أمام دولة اكتملت لها المعالم والمقومات.

ثالثاً: سيطرة رجال الدين على الحكم وفشل الإسلام في التطبيق:

يقول الدكتور (فؤاد زكريا)[1] «أما التجارب التاريخية فلم تكن إلا سلسلة طويلة من الفشل، إذ كان الاستبداد هو القاعدة والظلم هو أساس العلاقة بين الحاكم الديني والمحكوم من العامة. والعدل والإحسان وغيرهما من مبادىء الشريعة لا تعدو أن تكون إلا كلاماً يُقال لتبرير [التسويغ] أفعال رجال الدين الذين يتجاهلون كل صلة بهذه المبادىء»[2] .

ثم ينتهي د. زكريا إلى القول: بالرفض الشامل للإسلام «لأنه سوف يؤدي إلى إسدال ستار كثيف بيننا وبين تيارات الفكر والأدب والفن التي يموج بها عالمنا المعاصر»[3] .

مما لا شك فيه أن استرسال العلمانيين في عرض هذه الدعوات في وجه الدين الإسلامي، ينبع من ضرورة إقامة النظام العلماني في مقابل النظام الإسلامي؛ وهذه المرة كانت الدعوة: إن رجال الدين سيطروا على الحكم،

(١) مواليد: ١٩٢٧، أستاذ لقسم الفلسفة في جامعة (عين شمس) من مؤلفاته (الإنسان والحضارة).

(٢) زكريا: الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية. ص ٧٢. نقلاً عن بسيوني: اليسار الإسلامي خنجر في ظهر الإسلام: ص ٣٥.

(٣) م. ن. ص ٣٦.

ففشل بالتالي الإسلام في تطبيق شريعته.

يرد الشيخ (محمد مهدي شمس الدين) هذه الدعوة فيقول: «فيما يعود إلى سيطرة رجال الدين على الحكم. نلاحظ أنه لا يوجد في الإسلام ما يُسمى بـ (رجال الدين) بالمعنى الطبقي الاجتماعي الموجود في المجتمعات غير الإسلامية، ذلك لأنه لا يوجد في الإسلام معتقد وتشريع، يمكن أن تكون بسببه جماعة (كهنوت) كالتي وجدت في سائر الأديان الأخرى، لأن العبادة وغيرها في الإسلام لا تحتاج إلى وسيط، بل أنها لا يمكن أن تتم عن طريق وسيط، إنما هي تعامل بشري مع الله - تعالى - ومع الشريعة، لأنه ليس في الإسلام سر على الإطلاق»[1] تبقى معرفته منوطة برجال الدين، بل في الإسلام علماء للدين يستمدون أحكام الشرع من الأدلة الشرعية المتفق عليها».

ولا نريد أن نسترسل أكثر في عرض دعوات العلمانيين التي حاولوا التسويغ لها، والتي ترمي إلى إقناع المسلمين بوجوب الأخذ بالعلمانية الخالصة في أمور معاشهم ودنياهم، وهي لن تفلح إلا إذا اقتنعتم بأن الإسلام - فيما عدا مسائل العبادة والعقيدة - لا يتنافى مع النظرة العلمانية، فما على المسلمين إلا أن يحذوا حذو أوروبا، ويطبقوا العلمانية التي كانت وراء حمل الأوروبيين من العصور الوسطى إلى الثورة العلمية والصناعية.

هكذا وعبر هذه الأسباب وبهذه الطرائق؛ ظهرت العلمانية بأركانها السياسية في العالم الإسلامي، حيث تبنتها دول عديدة، وإن كانت هذه الدول لا تعلن ضمن دساتيرها الوضعية أنها تأخذ بالنظام العلماني؛ حتى غدا من الصعب جداً وجود دولة إسلامية تطبق الأحكام الشرعية؛ «فالمجتمعات

---

(١) شمس الدين: العلمانية: ص ١٥٢.

الإسلامية حتى أشدها تمسكاً بالشريعة، قد استحدثت فيها ما ليس منها، مثال: قوانين، النقد والتسليف والقوانين الدستورية والدولية»[1] .

بقي أن أشير في هذا المجال؛ أنه من بين المفاهيم السياسية التي لازمت إنتشار الفكر العلماني في العالم الإسلامي، ظهرت الإشتراكية كمفهوم يطرح نفسه بديلاً وحلاً للكثير من معضلات المجتمع الإسلامي والعربي، والفضل في نشر المفهوم الإشتراكي في العالم الإسلامي يعود إلى دور (جمال عبد الناصر)[2] أما المفاهيم الليبرالية، فلم يتسنَ لها ما تسنى للإشتراكية والعلمانية من قائد وداعٍ يدفع بها إلى الأمام كما دفع (كمال أتاتورك)[3] بالعلمانية إلى قمة تألقها في العالم الإسلامي.

مسوغات العلمانيين في المجتمع الإسلامي:

لقد أجمعت الكتب التي اطلعت عليها والتي أرّخت لولادة الفكر العلماني في العالم الإسلامي، لقد أجمعت على اعتبار الدكتور (فرح انطون)؛ أول من دعا إلى العلمانية في بلاد المسلمين، من هنا اعتبرت المسوغات التي قدمها (انطون) أهم من غيرها في هذا المجال.

أعتبر فرح انطون، أن مأساة الإنسان الشرقي تكمن في أن «العربي ما زال مفصوم الشخصية متضارب المواقف لا يدري محل ولائه الأول هو الدين أم الوطن»[4] فنادى في كتابه (فلسفة ابن رشد) بفصل الدين عن الدولة

---

(١) مقدمة مؤتمر: (العلمنة والهوية العربية) م. س.

(٢) جمال عبد الناصر (١٩١٨ ـ ١٩٧٠) رجل دولة مصري ألّف حركة الضباط الأحرار التي أطاحت بالملك فاروق، له كتاب اسمه (فلسفية الثورة).

(٣) ولد في سالونيك عام ١٣٩٦ هـ. ١٨٨٠ م، من أم اسمها زبيدة، أما والده فلم يعرف، توفي عام ١٩٣٨ م.

(٤) انطون: ابن رشد وفلسفته: ص ٤٠ نقلاً عن العظمة: م. س. ص ٢٠١.

من خلال سيادة النظام العلماني.

يقول (فرح انـطون) «فالـداعي لفصل السلطة المـدنية عن السلطة الدينية خمسة أمور كبرى:

الأول: وهو أهمها، إطلاق الفكر الإنساني من كل قيد خدمة لمستقبل الإنسانية.

الثاني: الرغبة في المساواة بين أبناء الأمة، مساواة مطلقة بقـطع النظر عن مذاهبهم، ومعتقداتهم ولا سبيل إلى ذلك إلا بهدم الأسوار والحواجز المـوضـوعـة؛ أو أن تحكم بينهم سلطة ليست تـابعـة لمـذهب من مذاهبهم، لأن الحق البشري غير منوط بالأديان بل هو فوق الأديان.

الثالث: إنه ليس من شؤون السلطة الدينية التدخل في الأمور الدنيوية لأن الأديان شُرعت لتدبير الآخرة لا لتدبير الدنيا.

الرابع: إستحالة الوحدة الدينية، وهو ما دعـا إلى الفتنة والإضـطراب في الإسلام والمسيحية، وإلى هذا السبب تنسب كل الحوادث الدموية التي حدثت فيها»[١].

الخامس: إستمرار الضعف في الأمة ما دامت جـامعة بـين السلطة المدنية والدينية[٢].

وإن استقرأ فرح انطون استنتاجاته من تطور المجتمع الديني، فإن (علي عبد الرازق) خلص إلى استنتاجات مماثلة عن طـريق تفسير جـديد للإسلام، فلم يقدر لكتاب ما أن يثير لغطاً بقدر ما أثاره كتابه (الإسلام وأصـول الحكم) الذي يقـوم على فـرضيتين، الأولى: أن الخـلافة ليست

---

(١) انطون: م. س. ص٢٠٣ ـ ٢٠٤.

(٢) نفسه.

متأصلة في الإسلام، فهي ليست ضرورية؛ والثانية؛ أن القول بفصل الدين عن الدولة في الإسلام يفترض أن الإسلام كالمسيحية دين يحمل رسالة عالمية.

وفي معرض عرضه للفرضية الأولى يقول (عبد الرازق): «إن المصدرين الأساسيين للإسلام (القرآن والحديث) لا يذكران شيئاً عن الخلافة؛ كذلك الإجماع لم يتم حولها، لذلك أصبحت الخلافة مصدر انقسام وتمرد بين المسلمين»(١).

وينتقل إلى الفرضية الثانية - أي الفصل بين السلطتين الدينية والمدنية - فيقول: «إن النبي [ص] مارس السلطة التي أملتها ظروف زمانه الخاصة، ولكن عمله يجب ألا يُفسر على أنه محاولة لإيجاد دولة أو أنه كان جزءاً من رسالته الدينية التي انتهت بوفاته، وكان على المسلمين أن ينظموا أمورهم في شكل حكومي ما. فالتشريع القرآني للمسائل الدينية لم يدعُ إلى الجمع بين السلطات الدينية والمدنية، إذن يجب أن تُناط جميع الشؤون المدنية بعد زوال الخلافة بسلطة علمانية، كما يجب أن تعدل جميع القوانين، عدا القوانين الدينية الصرفة؛ لتتناسب مع الظروف القائمة»(٢).

ففي هذا الكتاب يبرز لأول مرة في تاريخ العالم الإسلامي عالم أزهر وقاض يشرّع ليعلن على الملأ: إن الإسلام دين رسالة روحية. لا دولة ولا سياسة فيه، وإن «الخلافة الإسلامية كانت - كالكهانة الغربية - استبداداً وطغياناً باسم الدين. . . وأن نبي الإسلام صلى الله عليه [وآله] لم ينشئ دولة ولم يقم حكومة، ولم يصنع إلا ما صنعه الرسل السابقون: البلاغ المجرد

(١) عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم؛ ص ٤٤.
(٢) نفسه.

عن التنضيد!»[1] .

وفي هذا الخصوص يقول (علي عبد الرازق): «أن محمداً(ص) ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة، وأنه(ص) لم يقم بتأسيس مملكة، بالمعنى الذي يُفهم سياسته من هذه الكلمة ومرادفاتها. ما كان إلاّ رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة، ولا داعياً إلىٰ ملك... وظواهر القرآن المجيد تقيد القول بأن النبي(ص) لم يكن له شأن في الملك السياسي وآياته متضافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز صدور البلاغ المجرد من كل معاني السلطان.. إنما كانت ولاية محمد(ص) علىٰ المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشيء من الحكم»[2] .

ويتابع عبد الرازق دعوته قائلاً: «... هيهات هيهات، لم يكن ثمة حكومة، ولا دولة، ولا شيء من نزعات السياسة ولا أغراض الملك ولا ديوان الخ... كانت زعامة دينية... ويا بعد ما بين السياسة والدين...»[3] .

من هذا المنطلق اعتبر الباحثون، أن علمانية (فرح انطون) و(علي عبد الرازق) بمثابة هجوم على الدين، مما أثار ردة فعل عنيفة أدت إلى ظهور حركات دينية عدة، كحركة (الإخوان المسلمون) في مصر، إلا أن هذه الحركات لم تمنع العلمانية من أن تشق طريقها إلى حيز الوجود، واستطاعت أن تشيد أركان المجتمع العلماني سياسياً وثقافياً واجتماعياً. رغم عدم صحة مدلولات المسوغات التي استند عليها العلمانيون في عرض هذا المفهوم، ذلك

---

(١) مجلة الاجتهاد عدد/ ١٠ ـ ١١. السنة الثالثة، شتاء وربيع ١٤١١ هـ. (١٩٩ م) مقال بعنوان (أزمة الثقافة العربية) بقلم (محمد عَمارة. ص ٧٧).

(٢) و(٣) علي عبد الرازق: الاسلام وأصول الحكم ص: ٤٤.

أن المجتمع العلماني كما ورد في الفكر الأوروبي، وفي تطبيقات هذا الفكر له قسمات وخصائص نورد بعضها:

١ ـ إن قيمة المجتمع العلماني تتميز بالنفعية، أي أنه يعلن مقام المصلحة الخاصة النفعية على حساب المصلحة الإجتماعية، فماذا يقول الإسلام عن هذه الخاصة؟!!

إن الإسلام هو الوحيد من بين الرسالات السماوية الذي يقدم في شؤون المجتمع وسياسة الدولة، وأمور الدنيا، يقدم المصلحة على النص، وهو الذي يتحدث عن شريعة لها مقاصد وغايات، ويجعل المرجع في حسن الأمور وقبحها إلى رأي الأمة، التي تقرر ما يحقق مصلحتها، والله سبحانه هو المشرع الوحيد.

٢ ـ المجتمع العلماني يساند التغيير ويدعو إلى التجديد ويدعمه. فماذا يقول الإسلام في ذلك.

إن الإسلام يدعو إلى التطور في كل الميادين، فهو سنة من سنن الله في الكون. ودعوة الإسلام إلى التجديد قد تعدت شؤون الدنيا إلى شؤون الدين (الاجتهاد).

إلى ما هنالك من سمات خاصة بالمجتمع العلماني، لا يمكن مقارنتها بالإسلام، لأن الإسلام دين والعلمانية نظرية والنظرية تحتمل الخطأ والصواب.

أشكال العلمانية في العالم الاسلامي

إذا كانت العلمانية في الغرب الأوروبي قد عرفت أطواراً عدة ومراحل متنوعة؛ فهي في العالم الإسلامي عرفت أشكالاً مرحلية، فالمجتمع الإسلامي لم يأخذ بهذا المفهوم السياسي إلا عبر أشكال عدة يمكن أن نوجزها

بالتالي:

أولاً: علمانية السلطة:

التي تجلّت في الحكم الذي مارسه (كمال أتاتورك) في تركيا. (سنرى في الفصل القادم عينات من إنجاز (اتاتورك) في بناء دولة العلمنة الأولى في العالم الإسلامي.

ثانياً: علمانية التربية والتعليم:

في الإسلام لا تمييز بين علم الدنيا وعلم الآخرة، فالعلم واحد، «فجاء دعاة العلمانية لتقسيم التعليم إلى علم ديني وآخر دنيوي، الأول يُدرس ضمن المعاهد والحوزات الإسلامية»[1]، ولا يخلو من تأثيرات السلطة السياسية التي لها الحق إن شاءت أن تتدخل في منهاج هذا العلم أو غيره. أما الثاني: فيدرس ضمن الجامعات والمدارس العصرية ولا يلتزم بمنهجية الإسلام في التعليم.

وكان من أثر هذا الإنقسام بروز ألوان متباينة من الثقافات على ساحة المجتمع الإسلامي، ولا يخفى ما لهذا التنوع الحر من أثر سلبي على أجيال تقف حائرة في خضم ما تعج به ساحتنا من ألوان ثقافية متناسقة أو غير متناسقة من حيث الذوق الفكري أو العقدي، فأي الألوان تأخذ، وأي الأثواب ترتدي، وما هو المقياس أو الفيصل في عملية الأخذ أو الرفض؟

ثالثاً: علمانية القانون:

جرت محاولات عديدة لاستبدال الشريعة الإسلامية بالقانون الوضعي الغربي. ومعظم تلك المحاولات جرت على يديّ العالم القانوني (عبد الرزاق

---

(١) الموسوي: آفاق المستقبل في العالم الإسلامي: ص ٤٣.

السنهوري) الذي دوّن غالبية القوانين المدنية في البلاد العربية إضافة إلى أنه أصدر القانون المصري المدني المستمد في غالبيته من القوانين الغربية، ومن تجارب مصر الخاصة، وكان (للسنهوري) دور بارز فيه، ثم ما لبث «العراق والأردن تبنيا هذا القانون الذي صاغه السنهوري»[١] .

هذا ولم تقف علمانية القانون حيث وضعها (السنهوري)، بل وجدت في فترة لاحقة داعياً آخر هو (الحبيب بورقيبة) الذي اخترق فيها جدار الأحوال الشخصية حيث لم يسبقه إلى ولوجه أحد، «فمنع تعدد الزوجات، وأناط الطلاق بالمحاكم المدنية وفق قوانين علمانية؛ إلا أنه لم يستطع أن يعدل أنصبة الإرث فهي ما زالت حتى عصرنا تجري بموجب أحكام الشريعة الإسلامية»[٢] .

والتجربة التي تلت تجربة تونس على يد (بورقيبة) كانت تجربة اليمن الجنوبية، الذي انتهج هو الآخر لنفسه نهجاً علمانياً يتصف بالمرونة في استعمال المصطلحات الدينية التي تغلف موقفاً شرعياً لا غموض فيه «ولكن قانون الأسرة وقف ـ كما في تونس ـ عند أنصبة الإرث ولم يستطع علماء القانون في اليمن تخطيه، إلى أن أصدرت حكومة الصومال عام (١٩٧٤ م) قانوناً مدنياً للأحوال الشخصية تناول لأول مرة في تاريخ التشريع الإسلامي مسائل الإرث مما فسح المجال أمام (اليمن) لأن تحذو حذو الصومال»[٣] .

رابعاً: علمانية القيم الاجتماعية:

التي بدأت بدعوة المرأة إلى السفور تحت شعار المناداة بـ (حرية المرأة) وحول هذا الشعار تجمهر عدد من دعاة التحرر الاجتماعي كالشاعر

---

(١) مغيزل: القانون الدستوري وتحولاته: ص ٤١.
(٢) مغيزل: م. س. ص ٥٣.
(٣) م. ن: ص ٥٤.

(الزهاوي) في العراق (وقاسم أمين)[1] في مصر، وراجت في دكاكين هؤلاء أفكار تدعو إلى إزالة المعتقدات الدينية الجامدة واستبدالها بأفكار حية تنسجم مع تطورات الحياة العصرية؛ وحالياً تتبنى هذه الدعوة (نوال السعداوي)[2] في مصر.

خلاصة الفصل الثاني:

كما يقول (عبد الرحمن ابن خلدون)[3] في مقدمته: «المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب في زيه ونحلته...» ولما كان الغالب هو الغرب، والمغلوب هو العالم الإسلامي، حيث جثا (الرجل المريض) على ركبتيه، إلى أن سقط، فاتجه المغلوبون إلى الغالب يبحثون لديه عن علاج لداء التخلف الذي ساد أرجاء العالم الإسلامي منذ القرن السادس عشر الميلادي وحتى عصرنا، وقاسوا حالة الشرق الإسلامي على حالة الغرب المسيحي دون وجود علة، فكان السعي لفصل الدين عن الحالة السياسية بصورة أولية، حتى وصل الأمر إلى حصر مقاصد الشريعة داخل أركان المساجد وكانت العلمنة هي الدواء الذي تجرعه المسلمون فزادتهم مرضاً وضعفاً.

عبر بوابة التخلف دخلت العلمنة إلى العالم الإسلامي. ولكن بأساليب وطرائق كان تحديدها منوطاً بالمفكرين الغربيين. فخرجت إلى حيز الوجود أول دولة إسلامية تعلن أنها تتبنى النظام العلماني بدلاً من الشريعة

---

(١) أديب مصري اشتهر بدعوته إلى سفور المرأة العربية وعُرف بدعوته لرفض الشعائر الإسلامية خاصة تلك التي تكلّف المرأة بالحجاب، تُوفي عام ١٩٤٣.

(٢) مواليد عام ١٩٣٤. مصرية تدعو إلى حرية المرأة دينياً واجتماعياً من مؤلفاتها: (المرأة والجنس المرأة والصراع النفسي).

(٣) (١٣٣٢ - ١٤٠٦): مؤرخ وفيلسوف اجتماعي، من أبرز آثاره: (المقدمة) التي أسس من خلالها فلسفة علم الاجتماع.

الإسلامية، هذه الدولة هي تركيا.

ومن نافل القول: أنه ليس من المصادفة أبداً أن تكون دولة الخلافة الإسلامية هي أول من تبنى النظام العلماني. . . الذي شمل مختلف مجالات الحياة. سنجملها في الفصل الثالث والأخير من الدراسة هذه إن شاء تعالى. . .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثالث

موقف علماء المسلمين من العلمانية

- تركيا النموذج العلماني الاول
- موقف علماء الاسلام من العلمانية



تركيا النموذج العلماني الاول

تمهيد:

كانت الحركات القومية تفتّت في عضد الدولة العثمانية؛ وتنخر فيها نخر السوس في العود اليابس؛ حتى أوهنت وضعفت وباتت تعرف عند الأوربيين باسم (الرجل المريض)، ثمّ جاءت الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٤ ـ ١٩١٨ م) فزدتها ضعفاً وتفتّتاً.

أمام هذا الوضع الذي وصلت إليه الخلافة العثمانية، برز على الساحة التركية، ضابط سابق يُعرف باسم (مصطفى كمال) فكان الباعث على تأسيس جمعية الموحّدين التي دعت إلى خلافة مستقلّة عن السيطرة الأجنبية، بعد أن كان قد برز على رأس حركة القوميين الأتراك الناتجة عن سقوط الخلافة العثمانية في ٣٠/ تشرين الأول لعام ١٩١٨ م. فأصبح (مصطفى كمال) والحال هذه قائداً للسياسة العثمانية، فانتقل إلى مدينة (أنقرة) التي ما لبث أن أعلنها مقرّاً مؤقّتاً للجمعية الوطنية التي تأسّست في ٢٣/٤/١٩٢٠ م.

بادىء ذي بدء تظاهر (مصطفى كمال) بالإسلام، فارتدى الزي الإسلامي وارتاد المساجد، وافتتح خطبه بالبسملة والحمد لله، إلّا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، حيث انتهى العهد الذي كان الشعب فيه يُخدع بكلمات خاصّة بالطبقات الدنيا أمثال: (الجهاد، الرسول، السيف،

والإسـلام) فأصبحت الكلمات ذات المدلول الإسلامي في قاموسه تعني الرجعية والتخلّف، «فهو يريد من الأمة التركية أن تتخلّص من كل المعتقدات التي أوهنت جسم الدولة العثمانية»(١).

وفي سبيل هذا الهدف السامي قام (مصطفى كمال) بعدّة خطوات فعّالة في سبيل علمنة الدولة الإسلامية، وهذه الخطوات تتلخّص بالتالي:

أولاً: إلغاء الخلافة:

في منتصف ليل ٢٩/ كانون الأول/ لعام ١٩٢٣ م؛ أعلنت الجمعية الوطنية، انتخاب (مصطفى كمال) رئيساً لها، «ثمّ أعلنت في ٣ آذار من العام نفسه إلغاء الخلافة الإسلامية، وطرد الأسرة العثمانية من تركيا، وإلغاء لجنة الأوقاف الإسلامية بنفس نص قوانين إلغاء الخلافة: ٤٢٩ ـ ٤٣٠ ـ ٤٣١ ـ ٢٢٠»(٢).

لم يكن إلغاء الخلافة وما ترتّب عليها في النهاية من دولة علمانية في تركيا أمراً دون تعرّجات؛ بل كان نتيجة نضال سياسي للجمعية الوطنية، التي مهّدت له بإلغاء السلطنة ـ كانت قد ألغيت مع إعلان الجمهورية وقبل إلغاء الخلافة ـ «بنص فقهي وضعه علماء (أنقرة والأناضول) يستخدم الأساليب الاجتماعية الإسلامية للتدليل على أنّ الخلافة ليست إلاّ نوعاً من الوكالة الشرعية عن الأمة، فلا تورث، ولا يخلع الخليفة بموتها، وبيّنت أنّ الخلافة بعد عهد الخلفاء الراشدين ما كانت إلاّ سلطنة مذمومة وحكومة مردودة شرعاً؛ ولا مجال للتردّد في تقييد حقوقها وواجباتها، ممّا جعل من الممكن تفويض واجبات الخلافة وحقوقها إلى فرد واحد أو مجلس أمّة، فجاز

(١) العظمة: التراث بين السلطان والتاريخ، ص ٤٠.
(٢) العظمة: العلمانية من منظور مختلف: ص ١٣٦.

إذن فصل السلطنة عن الخلافة»[1].

وجاء بعد إلغاء الخلافة سلسلة من القوانين التي أصبحت علماً على تركيا الحديثة، واستندت هذه القوانين إلى ثلاثة أرباع قرن في توسيع نطاق سلطة الدولة على القانون والتربية والمجتمع، وشكّلت غلبة الدور السياسي للدولة على الأدوار الأخرى التي كبحت إمكانات تحقيقها الشمول الذي استتبعته المفاهيم السياسية للقرن التاسع عشر.

ثانياً: استبدال الاحكام الشرعية بالقوانين الوضعية:

عمل (مصطفى كمال) على إلغاء كافّة التشريعات الإسلامية وأحكامها، وألّف لجنة خاصّة لإعداد قوانين عامّة للبلاد مستمدّة من القانون المدني السويسري، وقانون الجزاء الإيطالي، وقانون التجارة الإلماني.

إلى ذلك بدأت تظهر على المؤسسات القانونية إمارات العلمنة، ويمكن تلخيص هذه الإمارات، بإنشاء جهاز قضائي خارج عن الشريعة الإسلامية وعن علم الهيئة الدينية، وإدخال قوانين أساسية ذات أسس منفصلة تمام الانفصال العملي عن عِلم واجتهاد هذه الهيئة وتراثها»[2].

ولكن العنصر الأكثر أهمية في مجال القوانين الوضعية التي أخذت، هو سلسلة التعديلات الداخلية في الأحكام الإسلامية للزواج (نفس الأحكام الطائفية الأخرى في القانون نفسه) هو سلطة التزويج والتطليق: «فقد ألزم هذا التقنين المتزوّجين بتسجيل الزواج لدى السلطة المدنية، كما أنيط الطلاق بالمحاكم المدنية»[3].

(١) سين: بك الخلافة وسلطة الأمة ص ٥١ ـ ٥٢. نقلاً عن العظمة: م. س. ص ١٣٧.
(٢) نفسه، ص ٥٣.
(٣) أنور: الرجل الصنم: ص ٤٤٨. نقلاً عن العرمابي: العلمانية ونشأتها في المجتمع الإسلامي: ص ٤١.

ثالثاً: محاربة اللغة العربية وما يتّصل بها:

كانت اللغة العربية هي الوعاء للدين الإسلامي، وهي التي وسّعت كتاب الله لفظاً ومعنى، وهي التي إذا تُلِي بها القرآن الكريم، كانت له حلاوة، وعليه طلاوة، وهذا يسر وضعه الله ـ تقدّست أسماؤه ـ في هذه اللغة التي اختارها لتكون لسان حال الوحي للرسول الخاتم(ص).

فلمّا كانت اللغة العربية تحمل كل هذه المعاني، صوّب (مصطفى كمال) سهمه نحوها وهو في طريقه لعلمنة دولته، لأنّه كان يعلم أنّ صلة المسلمين بهذه اللغة هي صلة تراث وعقيدة، فمتى انقطعت هذه الصلة، فإنّ الدين سيصبح عند المسلمين قشرة رقيقة يسهّل اقتلاعها.

ولكي يطمئن إلى أنّ خطّته في طمس معالم اللغة العربية تسير وفق ما رُسِمَ لها. كان (أتاتورك [أي مصطفى كمال] يقوم بنفسه بمهمّة (الموجه الفطنّي) على المدارس، بل ويتجرّأ أكثر فيقوم بتعليم المدرِّس الكيفية التي يدرِّس بها التلاميذ، ويعلِّل للتلاميذ تعليلاً مسهباً لعدم أخذه باللغة العربية، فيقول: «إنّ اللغة العربية لم تعد لغة العلم الحديث، والمكتشفات العلمية المتقدّمة، فهي لغة عقيم لا تفي بالمصطلحات العلمية»[١].

وإمعاناً في محاربته للغة العربية، وإيغالاً في سحق المعالم الإسلامية، قام (مصطفى كمال) بإبعاد اللغة العربية عن الكتابة، «واستبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، وبذل جهوداً جبّارة في إبراز محاسن الحروف اللّاتينية، في محاولة للتشنيع بالحرف العربي، حتى أنّ الصحف التركية عمدت إلى نشر اقتراحات للكيفية التي يعلِّمون بها الناس هذه الأحرف[٢] بإيعاز منه.

(١) أنور: م. س. ص ٤٧.
(٢) نفسه.

هذا الاتّجاه في إبعاد الحرف العربي ومحوه، جاء بآثار سلبية، من حيث التعلّم والتعليم في المدارس، ومن حيث الأعمال الرسمية والمكاتب الحكومية، الأمر الذي أدّى إلى اختفاء الكتب العربية من المكتبات التي أوصدت أبوابها، لأنها لم تجد ما تبيعه، حتى ولو وجدت الكتب الجديدة المكتوبة باللاّتينية، فإنّها لن تجد القرّاء الذين يشترون تلك الكتب، حيث لا أحد يستطيع أن يقرأ بالحرف اللاتيني، إلاّ النادر الذي لا حكم له.

ولو حاولنا أن نعرض مختلف الإجراءات الأتاتوركية باتجاه علمنة الدولة التركية لاحتاج منّا الأمر إلى مجلّدات وكتب، إلاّ أني سأذكر باختصار شديد البعض منها[1]:

- إلغاء التقويم الهجري في الكتابات الرسمية والصحف والمجلاّت.
- خفّض عدد المساجد وقام بتحويل مسجد (أيا صوفيا) إلى متحف، وجامع (محمد الفاتح) إلى مخزن.
- قام بتخفيض عدد الوعّاظ إلى ٣٠٠ واعظ.
- ألغى الاحتفال بالأعياد الإسلامية.
- غيّر الآذان من اللغة العربية إلى اللغة التركية.
- منع التحية الإسلامية.
- مهّد لترجمة القرآن الكريم إلى اللغة التركية، وجعل الترجمة له لغة العبادة.
- قام بإلغاء المدارس الدينية، وفرض التعليم العلماني.
- فرض إجراء عقود الزواج على أساس (الزواج المدني).
- ألغى حق الزوج في الطلاق الذي أنيط بالمحاكم الدينية.

(١) انظر: العظمة: التراث بين السلطان والتاريخ، ص ٧٠.

ـ منع الدعاية ضد العلمانية.

ـ أعلن دستور الدولة التركية العلماني عام ١٩٢٨ م. الذي نصّ على علمانية الدولة في أول تعديل له عام ١٩٣٧ م.

ـ فرض السفور على النساء وحارب الحجاب.

ـ أعلن منع علماء الدين من لبس العمائم، وغيرها من اللباس الذي يعطي للدولة طابعها الإسلامي.

مختلف هذه الإجراءات جعلت من تركيا الدولة العلمانيـة الأولى في العالم الإسلامي، إيماناً من زعيمها، بأنّها تسير في ركب الحضارة والتقدّم.

إلّا أنّ المتتبّع لمسيرة تركيا الصناعية والسيـاسية منـذ إعلان النـظام العلماني فيها، يدرك دون جهد جهيد؛ إنّ النظام العلماني خلال ما يزيد على نصف قرن من تركيا جعل منها دولة متقوقعة لا يقصدها إلّا السائحون، هذا بعد أن كان العالم بأكمله يرتّب سياسته الداخلية والخارجية وفقاً لمجريات الأحداث والتطوّرات التي كانت الخلافة العثمانية انطلاقاً من هذه البقعة من العالم الإسلامي تتحكّم بها.

ما حقّقت تركيا من تقدّم مـادي وعلمي واجتماعي، يـزيد عـلى ما حقّقته الدول الأخرى التي لم تأخذ بالعلمانية: «هذا مع كونها الولد المدلَّل للغـرب ـ وللشرق في ب.عض الحـالات ـ الـذي يـأخـذ أكـبر قسط من المعونات»[1].

فأبرز بلد عرفت العلمانية فيه مدها الواسع هو تركيا: بلد الخـلافة الإسلامية. فهل استطاعت تركيا هذه أن تحل مشاكلها سياسياً واقتصادياً بأخذها بالعلمنة؟ وهل استطاع اتاتورك فعلياً أن يجعل الإسلام بعيداً عن

(١) شمس الدين: العلمانية: ص ١٤٢.

معترك الحياة في تركيا. . . فهل استطاع أن يقيم فاصلاً متيناً يكفل عدم عودة الأتراك إلىٰ رحاب الإسلام فعلاً وعقيدة؟

الجواب عن هذين السؤالين تجيب عنه صحيفة: le monde deplomatique (لو موند دبلوماتيك) الفرنسية في تحقيق لها بعنوان: «تركيا بين مدينة الغرب وأصالة الإسلام» حيث تقول: . . . بعد قرنين من الإصلاحات، الرامية إلى طبع المجتمع التركي بالطابع الغربي، وبعد نصف قرن من الحكم العلماني، هنالك حديث الآن عن انبعاث الإسلام مجدداً في تركيا، التي كانت من أوائل الدول الإسلامية، التي فصلت بين السياسة والدين. . . »[1].

وبالرغم من هذه السلبية التي تتخبّط بها تركيا، فإنّ الأخذ بالعلمنة في العالم الإسلامي بات مقياس الدولة المتطورة، وهي نقطة من التقدّم تأمل أكثر الدول الوصول إليها، حتى أنّ منظّمة التحرير الفلسطينية رفعت شعار: «إقامة نظام ومجتمع علماني ـ في فلسطين بعد تحريرها ـ كرمز لنبذ التعصّب الديني ضد أي مواطن ومساواة الجميع بصرف النظر عن العرق والجنس واللون»[2].

كذلك باتت العلمانية خشبة الخلاص لكافة الدول التي تتخبّط في مشاكل سياسية ودينية، فيرى مفكّروها أنّ الحل الوحيد لإنهاء أزمتها هو في إعلان النظام العلماني فيها وهذا ما طالعنا به صباح اليوم: (إميل خوري) في جريدة النهار البيروتية، حيث ردّ على المناداة بإلغاء الطائفية السياسية باعتماد «العلمنة الكاملة لكي يتحوّل المجتمع اللبناني إلى حال المجتمعات العربية،

---

(١) صحيفة: le monde deplomatic: لو موند دبلوماتيك. عددها بتاريخ: ١٨/١/١٩٨٣م

(٢) الكيالي: وآخرون: موسوعة السياسة: ج/٤، ص ١٧٩.

حيث تنشأ الأجيال التنشئة اللاطائفية في العائلة والمدرسة والمجتمع، ولا يفكّر المواطنون طائفياً، حيث لا يخطر ببال أحد أن يسأل أحداً: ما هو مذهبه، بل ما هي جنسيّته»[1].

(١) جريدة السفير: مقالة بعنوان: (إلغاء الطائفية في لبنان) بقلم (إميل خوري) العدد: ٦١٤٨ ـ تاريخ ٣ كانون الأول، ١٩٩٢ م.

موقف علماء الاسلام من العلمانية

تمهيد :

حين نطّلع على العلمانية على المستوى النظري للفكر الإسلامي، وحركة هذا الفكر في المجتمع؛ انطلاقاً من التاريخ السياسي والحضاري للمجتمعات الإسلامية، فلن نجد أبداً أنّ المشكلة التي واجهت المجتمعات الأوروبية والكنسية المسيحية «واضطرّت القيادات السياسية والفكرية في العصر الحديث إلى أن تحلّها أو تتجاوزها بالعلمانية»[1].

وقد عرفنا ـ فيما سبق ـ أنّ المجتمع الأوروبي في مختلف العصور السابقة للعلمانية، كان يُعاني من مشكلة ازدواج السلطة وكان يُعاني في ما بعد عصر النهضة العلمانية من التعارض القوي بين القوى الجديدة في المال والسياسة والاجتماع وبين وضع قائم متحجّر، وكان يُعاني أيضاً في عصر ما بعد النهضة من التعارض بين حرية البحث العلمي، وبين التفسيرات الثابتة للطبيعة والتاريخ.

هذا وقد حُلَّتْ مشكلة ازدواج السلطة على الصعيد النظري بتغليب سلطة الكنيسة الدينية والسياسية على سلطة الدولة المدنية، وحلّت هذه الآفة على المستوى العملي والواقعي بتحالف الكنيسة مع القوى السياسية

---

(١) شمس الدين م . س . ص١٦٧ .

المسيطرة. ممّا جعل الكنيسة شريكاً فعلياً في الحكم، واستمرّ هذا التحالف قائماً في الواقع في وجه رياح التغيير طيلة عصر ما بعد النهضة إلى حين اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ م، «حيث حلّت مشكلة ازدواج السلطة، ليس في فرنسا وحدها إنّما في كل أنحاء أوروبا والعالم المسيحي، وفقاً لإحدى طبقتين: تغليب سلطة الدولة بنحو شامل على سلطة الكنيسة مع إبقاء دور محدود للكنيسة، أو إلغاء دور الكنيسة، وما تمثّل في المجتمع على الإطلاق»[١].

هكذا نرى أنّ العلمانية ظاهرة أوروبية محضة «إن من حيث موطنها أو من حيث وسطها البشري والحضاري، أو من حيث المعطيات السياسية والاجتماعية والفكرية والدينية التي أدّت إليها، من هنا يتّضح أنّها ليست مشكلة إسلامية، لا على مستوى الدين ولا على مستوى السياسة ولا على مستوى المجتمع ولا على مستوى الحضارة»[٢].

وآية ذلك أنّنا لا نستطيع الحديث عن العلمانية وبحثها بدون الحديث عن أوروبا، مجتمعاً وسياسة، بينما نستطيع بكل قوة أن نتحدّث عن العلمانية دون أن يرد للإسلام ديناً وحضارة أي ذكر على الإطلاق، بل إنّ إقحام الإسلام في الحديث عن العلمانية يفسد البحث ويخرجه عن الإطار المنهجي، ذلك أنّ لا علاقة على الإطلاق للإسلام بالعلمانية، فيكون حديثنا عن موضوع شديد الغربة عن العلمانية في بحث مُخصّص لها.

لقد وُلِدَتْ العلمانية نتيجة لمشكلة عانت منها الدول الأوروبية، فهل تتوافر هذه المشكلة التي استدعت العلمانية لتقوم بدورها، هل تتوفّر في

---

(١) م. ن.

(٢) فضل الله: مقابلة مع طلاب الجامعة اليسوعية في بيروت تاريخ: ١٨ نيسان ١٩٩٢ م.

الإسلام وعالمه؟ أم أنّه علينا أن نتّحد مع الغرب الأوروبي في مشكلته فنأخذ الدواء ولا نُعاني من الداء. هذا الأمر سأحاول عرضه، ومن ثمّ سأتناول أبرز آراء علماء المسلمين في التصدّي لهذا المد السياسي، أعني العلمانية.

١ ـ عدم وجود فصل للسلطات في الإسلام (الدين والسياسة).

إذا كان ظهور العلمانية في بلاد الغرب الأوروبي أمراً طبيعياً، لأنّها كانت حلاً لمشكلة منبثقة عن طبيعة الديانة المسيحية، «لأنّ المسيحية تقول: إنّ مملكتي ليست موجودة في هذا العالم، المسيحية تقول: بعدم وجود شريعة لديها، فعلى هذا الأساس لا نقول: إنّ الإسلام مرادف للمسيحية. فالإسلام يشرّع للبشرية ما يكفل لها اطمئنانها وسعادتها ومناسبتها للكون والحياة»[١].

وفي محاولة لاستقراء الوقائع التشريعية أو التاريخية، أو الاجتماعية، لا نرى ثمّة مسوغاً لدعاة العلمانية في الواقع الإسلامي، «ذلك أنّ الإسلام نظام [عقدي] يفسِّر فنظام الكون، ويحدّد المنهاج السلوكي للدنيا وللدولة وللآخرة، ويحوي ثوابت التشريع وضوابطه لكل ميدان من ميادين الصلة بين الإنسان وربّه، ولكلّ جانب من جوانب حياة الإنسان اقتصادياً وسياسياً وتربوياً وأخلاقياً. . .»[٢].

فالله ـ تقدّست أسماؤه ـ هو الذي أنزل مبادىء الشريعة الإسلامية بما فيها من دين وقضاء أو أحكام قانونية، فكان من الطبيعي أن يبحث علم الفقه أو علم فروع الشريعة في العبادات وفي المعاملات جميعاً. . .

---

(١) فضل الله: م. س.
(٢) السحمراني: الإسلام بين الأديان. ص ٥٣.

«والحاصل أنّ الإسلام شريعة مقدّسة بمصادرها وأحكامها الأولى، على حين أنّ القانون المدني يبحث في المعاملات وحدها، ويستمدّ أحكامه من سلطة الدولة»[1].

ومعنى ذلك: أنّه ليس هناك حكومة إلهية من مجموعة من الناس، أيّاً كان إخلاصهم في العبادة لله، وأيّاً كانت منزلتهم منه. إذا اتّبعت تعاليم القرآن واتّبعت مبادئه في سياستها فهي حكومة إنسانية وتظل إنسانية تخضع للخطأ والصواب. وفي هذا المجال يقول السيد (الخميني)[2] «علينا أن نذكّر الناس بما كانت عليه الحكومة الإسلامية في صدر الإسلام، علينا أن نقول لهم: إنّ دكة القضاء كانت في إحدى زوايا المسجد، في حين ترامت أطراف البلاد الإسلامية وشملت إيران والحجاز واليمن وغيرها»[3].

ويزداد الترابط بين الدين:

فالإسلام يمثل الوعاء الكامل لشتى التمازجات التي من شأنها أن تشكل هذا الوعاء الوحدوي، فليس هناك سلطة دينية تنفرد في اتخاذ قراراتها بمعزل عن فحوى الرسالة الإلهية.. «فليس للخليفة أو القاضي أو المفتي... أية سلطة دينية بل أن كل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية!... فليس في الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجوه»[4].

٢ ـ الوحدة السياسية في الإسلام:

---

(١) المحمصاني: فلسفة التشريع في الإسلام، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) روح الله الموسوي الخميني، ولد عام ١٨٨٩، أسّس الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ م. من أبرز مؤلفاته: (الحكومة الإسلامية) وغيرها. توفي في السادس من حزيران عام ١٩٨٩ م.

(٣) الخميني: الحكومة الإسلامية: ص ٩.

(٤) عبدة: الأعمال الكاملة. (ج)/٤ ص ٦٨٣.

تقوم هذه الوحدة على تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم «فللحاكم شروط تؤمّن عدالته وعلمه وتقواه، وله حدود تنظّمها قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات فله على الرعية الطاعة في المعروف، ولا طاعة له إن عصى الله»[1] .

لذلك، فإن طرح بعض الحركات السياسية لرفض نظرية الحكم في الإسلام حين تقول: «دع الخلق للخالق، وأهل السياسة للسياسة، فهو طرح لا يقرّه الإسلام»[2] .

فكانت النظرية السياسية من أركان الإسلام، وفي هذا المجال يقول السيد (محمد حسين فضل الله): «إنّنا لا نتصوّر كيف يمكن أن يكون الإسلام بعيداً عن الحكم، والإسلام يملك فقهاً، يمثّل القانون الشامل لكل نواحي الحياة»[3] .

فالله تعالى أرسل الرُسل وأنزل الكتب وشرّع الشرائع من أجل أن يقوم الناس بالعدل «وكيف يمكن أن يكون هناك عدل بدون سياسة، وكيف يمكن أن يكون هناك عدل بدون حكم، عدل الحكم، وعدل الحاكم وعدل القانون، وعدل الواقع، فلا يمكن أن يكون هناك عدل بدون حكم وبدون سياسة وبدون علاقات تحكم الحاكم بالمحكوم وبالحياة التي حوله»[4] .

وفي تشديد علمائنا على الربط بين الإسلام والسياسة، أجاب الإمام

---

(١) شرف: نشأة الفكر السياسي في الإسلام وتطوره. ص ٤٥.
(٢) فضل الله: مقابلة مع تلفزة السلام، تاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٩٢ م، ١٦ جمادي الأولى ١٤١٣ هـ مسجل على شريط محفوظ لدى الباحثة.
(٣) فضل الله: م. س.
(٤) نفسه.

(محمد حسين كاشف الغطاء)[1] عن سؤال وُجِّه له في هـذا الخصوص وهذا نصّه: ما بال سماحة الإمـام يتدخّـل في السياسـة وهو رجـل ديني روحاني. . .؟ فأجاب الإمام (كاشف الغطاء):

«. . . أمّا التدخّل بالسياسة، فإن كان المعني بها هو الوعظ والإرشاد والنهي عن الفساد، والنصيحة للحاكمين بل لعامّة العباد، والتحـذير من الوقوع في حبائل الاستعمار، ووضع القيـود والأغلال عـلى البلاد وأبنـاء البلاد»[2].

ويضيف الإمام(كاشف الغطاء): «إن كانت السياسة هذه الأمور فأنا (وأعوذ بالله من قولي أنا إلاّ في هذا المقام). نعم أنا غارق فيها إلى هامتي، وهي من واجباتي، وأراني مسؤولاً عنها أمام الله والوجدان وهي من وظائفي ووظيفة أبنائي، الذين كانت لهم الزعامة الدينية منذ ثلاثة قرون أو أكثر. . . في دنيا الإسلام كله»[3].

وبذلك يظهر لنا الفارق بين الديانة المسيحية في دعوتها للعلمانية وبين الإسلام، كدين متكامل منهجاً وأساساً، وفي هذا الاتجاه يقول الشيخ (محمد عبده):

«. . . لم يعرف المسلمون في عصر تلك السلطنة التي كان للبابا عند الأمم المسيحية، عندما كان يعزل الملوك ويحرم الأمـراء ويقرر الضرائب، ويضع لها القوانين الإلهية، قد قرّرت الشريعة الإسلامية حقوقاً للحـاكم الأعلى وهو الخليفة، وليس للقاضي صاحب السلطة السياسية»[4].

---

(١) ولد في النجف الأشرف عام ١٢٩٤ هـ ـ ١٨٨٦ م، من مؤلفاته: (شرح العروة الوثقى)، أربع مجلدات، (وتنقيح الأصول).

(٢) كاشف الغطاء: المثل العليا في الإسلام لا في بحمدون، ص ٩٨.

(٣) نفسه: ص ٩٩.

(٤) محمد عبدة: الأعمال الكاملة: ص ٢٠٠؛ تحقيق (محمد عمارة).

فالإسلام نظام متكامل. دين ودولة، بلاغ وتنفيذ وبعبارة الإمام (محمد عبده) «فإن الإسلام: دين وشرع، فقد وضع حدوداً، ورسم حقوقاً... ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلّا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود، وتنفيذ حكم القاضي بالحق، وصون نظام الجماعة، وتلك القوة لا يجوز أن تكون فوضى في عدد كثير، فلا بدّ أن تكون في واحد، وهو السلطان أو الخليفة... وليست من أصول الإسلام أن يدع ما لقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ما لَهُ، ويأخذ على يده وعمله... فكان الدين بذلك عند أهله: كما لا للشخص، وأُلْفَه في البيت، ونظاماً للملك...»[1].

هذا الموقع عبّر أيضاً عنه السيد الخميني في كتابه (الحكومة الإسلامية) فقال: «... فالإسلام دين المجاهدين الذين يريدون الحق والعدل، ودين الذين يطالبون بالحرية والاستقلال... ولكن الأعداء أظهروا الإسلام بغير هذا المظهر، فقد رسموا له صورة مشوّهة، وغرسوها حتى في المجامع العلمية، وكان هدفهم من وراء ذلك إخماد جذوته وتضييع طابعه الثوري الحيوي...»[2].

من هنا نبّه السيد الخميني إلى خطر فصل الدين عن الحياة السياسية، وقصره على الشعائر وحدها، فيقول: «... قيل أنّ أحد قادة الاحتلال البريطاني للعراق حينما سمع صوت المؤذّن سأل عن الضرر الذي يسبّبه هذا الآذان للسياسة البريطانية، فلمّا أُخبر أنه لا ضرر من ذلك قال: فليقل ما شاء ما دام لا يتعرّض لنا، وأنت إذا كنت لا تمسّ السياسة الاستعمارية وكنت في دراستك للأحكام لا تتجاوز النطاق العلمي فلا شأن لهم

(١) عبدة: م. س. ج/٣. ص ٢٨٧ - ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) الخميني: م. س. ص ٨.

معك»[١] .

والنتيجة بهذا السلوك الانفصالي هو أن «يصبح رجال الدين من المعارضين للأديان وخاصّة الإسلام، وتصبح جماهير الشعب التي تحبّ الدين الروحاني معارضة للدولة والحكومة وكل ما يربط بها»[٢] .

٣ ـ الاسلام والعِلم :

من البديهي أن نقول: أنّ الإسلام يدعو للإنطلاق في الجو العلمي، من دون حاجة إلى العلمانية «لأنّ العلمانية إذا كانت تحلّ مشكلة الذين لا يؤمنون بالدين، فهي تخلق مشكلة كبيرة جدّاً لمن يؤمنون بالدين، فكيف يمكن أن تحلّ مشكلة هذا الإنسان الذي يؤمن بالدين على أساس العلمانية، وهو يعتبر أنّ أحكام الله الشرعية ملزمة له في زواجه وطلاقه وفي معاملاته»[٣] .

إذا كان تاريخ العلم في أوروبا قد كتب بدماء العلماء الذين ماتوا لأنّهم نظروا وتفكّروا وأبدعوا، إذا كان الأمر كذلك، فللعلم مكانته الخاصة في الإسلام، وهو الذي يأمر الناس بالنظر والتفكّر والرشاد والتعقّل.

من هنا فإنّ قياس واقع الحالة العلمية في أوروبا على مجريات الوقائع الإسلامية، هي قياس بدون علّة إذ أنها تستند على أساس وهمي وخرافة.

دور الازهر في مواجهة العلمانية :

لقد كان للأزهر موقف شهير من دعاة العلمانية في العالم الإسلامي،

---

(١) الخميني: م. س. ص ٨.
(٢) فضل الله : آفاق إسلامية: ص ٢٨٨ .
(٣) نفسه.

تجلّى هذا الموقف في ثورته على (علي عبد الرازق) حين أصدر كتابه (الإسلام وأصول الحكم) الذي أنكر فيه تدخّل الإسلام في السياسة، فضرب بذلك قنبلة العلمانية الكبرى في تاريخ الفكر الإسلامي المعاصر. فتعرّضت له هيئة من كبار العلماء في الأزهر وأكّدت: «أنّ كلام (علي عبد الرازق) مخالف لصريح كتاب الله تعالى الذي يردّ على زعمه، ويثبت أنّ مهمّة الرسول(ص) تجاوزت البلاغ إلى غيره من الحكم والتنفيذ»[1].

أمّا الشيخ (محمد الخضر حسين) الذي كان شيخاً من علماء الأزهر ويرأس في الوقت عينه تحرير مجلة (الأزهر) فقد قاوم بإصرار دعوة العلمانيين وألّف كتاباً ضخماً في نقض كتاب (علي عبد الرازق). وما يزال الكتاب الأول يمثّل خانقاً مميتاً لكل دعوة إلى العلمانية في العالم الإسلامي.

وإذا كان لعلماء الأزهر دور سجّله التاريخ في مواجهة المد العلماني، فإنّ التاريخ أيضاً سجّل ويسجّل لغيرهم من علماء المسلمين مواقف تحارب المد العلماني أيضاً.

السيد (محمد حسين فضل الله) يقول في ندوة له في الجامعة الأمريكية في بيروت: «هناك فرق فكري بين القاعدة التي ينطلق منها الدين والقاعدة التي تنطلق منها العلمانية أنا أقول: إنّ العلمنة إلحاد. لذلك من الصعب أن نجمع بين العلمنة بمعناها الفكري والدين بمعناه الفكري، عندما يُراد لهما أن يجرّبا حظّهما في الحياة وأن ينطلقا في الحياة»[2].

خلاصة الفصل الثالث:

لقد كانت تركيا السبّاقة من بين الدول التي طبّقت النظام العلماني،

---

(١) فرغل: حقيقة العلمانية ص ٤٠٣.

(٢) فضل الله: شخصية السيد المسيح (ع) قراءة في المعالم والمواقف ص: ٣٥.

وقد تجلّى هذا التطبيق في عدة مراحل متنوّعة، بلغ وصوله إلى صغريات أمور الحياة الاجتماعية للمسلمين، ومن تركيا بدأت تتسرّب العلمانية إلى سائر بلاد المسلمين، مسوغة بآراء وأفكار تتّهم الشريعة الإسلامية بالقصور والجمود، وتصوّر العلمانية بأنّها الدواء الشافي من مرض التخلّق والانحطاط المزمن الذي يرزح تحت نيره الثقيل العالم الإسلامي.

أمام هذا الامتداد العلماني كان لا بد من وقفة لعلماء المسلمين، ليظهروا باطل دعوة العلمانيين، لا لأنها وارد مستورد وغريب، بل لأنّها إحدى السموم السياسية التي قضت على وحدة وكيان العالم الإسلامي، فمن علماء الأزهر، إلى علماء النجف الأشرف، أفكار وآراء وأقلام، شخّصت نفسها مدافعة عن الفكر الإسلامي في مواجهة الفكر السياسي العلماني.

خاتمة واستنتاجات

سواء أكانت العلمانية هي اللادينية كما هو ثابت في المعاجم اللغوية، أو كانت العلمانية لا تتصل بأمور الدين ونواهيه وإنما تعني فقط: فصل الدين عن الحالة السياسية كما يقول المدافعون عنها؛ فإن النتيجة المترتبة على الأخذ بالعلمانية في الحالين هو فصل الدين عن شؤون الحياة عامة، وبالتالي يخضع المسلم جبراً عنه وبقوة القانون لتشريع يخالف تشريع الله تعالى وهذا يخالف المبادىء الإسلامية. كما يخالف في الوقت عينه العلمانية كياناً ونظاماً.

أ ـ أما مخالفته للإسلام. فالله تعالى يقول في محكم تنزيله: ﴿أم لهم شركاءُ شرَعوا لهُم منَ الدِّينِ مَا لم يأذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾[1] ويقول ـ تقدست أسماؤه ـ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾[2] وعلى هذا الأساس من قول الله عز وجل فإن اعتقاد جواز الحكم بغير ما أنزل الله من المعاملات أو الحدود أو غيرهما كفر، وإن لم يعتقد أن ذلك أفضل من حكم الشريعة لأنه بذلك يكون قد استباح ما حرم الله إجماعاً، وكل من استباح ما حرم الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة كالزنا والخمر والربا والحكم بغير شريعة الله فهو كافر بإجماع المسلمين.

ب ـ «إن العلمانية أساسها رد الأمر إلى الأمة لأنها في النظام العلماني هي مصدر السلطان (الشعب)، وبالتالي فالتشريع الذي ترتضيه الأغلبية

---

(١) الشورى /٢١.
(٢) النساء /٦٥.

يصبح واجب النفاذ ويلزم الجميع، ولما كانت أغلبية المجتمعات الإسلامية تطالب بالإسلام ولا ترضى أن تستمد تشريعاتها من مصادر أخرى. فلماذا تنظر أقلية قليلة على إكراه المسلم على الخضوع لغير ما شرع الله من جانب، وإكراه الأقلية على تشريع لا ترضاه أغلبية الأمة، وذلك يصادم أيضاً النظام الديمقراطي الذي تدعي هذه الأقلية إنها تتبعه، وترتضيه طبقاً لمفهوم العلمانية»[1].

إذن وراء الأكمة ما ورائها والاستعمار يهدف إلى غاية هي في نفسه، وهذه الغاية لم تكن إلا القضاء على الإسلام بما فيه من مضامين روحية وفكرية وعقدية وسياسية، ترتفع بمعتنقها إلى مستوى يحاكي بها العظماء، وهذه الخاصة للشريعة الإسلامية يمكن أن توجز بالتالي:

١ ـ إن الإسلام يلغي الفوارق القومية والعنصرية في تكوين الأمة ويجعل الانتماء الأساس للعقيدة فتتوحد في ظله الشعوب الإسلامية الممتدة من حدود الصين إلى إسبانيا بقومياتها وعناصرها المتباينة.

٢ ـ إن الإسلام يأخذ بمبدأ الحكومة الواحدة، فلا يجوز أن تقوم دولتان إسلاميتان منفصلتان.

٣ ـ الإسلام دين متميز، فهو ليس كالمسيحية شعارات وطقوس حيث يُترك ما لله لله وما لقيصر لقيصر، وينحصر مجد الله في الأعالي، ولا هو كالوثنية حيث يسجد الناس في المعبد لأوثانهم، وخارج المعبد لحكامهم. بل أن الإسلام دين فيه نظام للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ونظام الحكم، وعلى هذا الأساس فمن غير الجائز أن يتصرف الحاكم بحرية، لأنه مقيد بقانون، وهو ليس فوق القانون والرقابة والمحاسبة، بل أن الأمة لها

---

(١) البهنساوي: تهافت العلمانية في الصحافة العربية، ص ٣٣ (بتصرّف).

صلاحيات في مراقبته ومواجهته.

٤ ـ يعطي الإسلام للعلم والعقل مكانة خاصة، ويفجر الطاقات الإبداعية في شتى حقول المعرفة، تمهيداً لتولي الأمة الإسلامية القيادة العالمية.

٥ ـ إن الإسلام يربط عضوياً بين الإنسان وخالقه، وبين الدنيا والآخرة، فمجال العمل السياسي في الإسلام عبادة، ومن يخسر حياته في الدنيا يعوضه الله بحياة آخرة خالدة.

٦ ـ وهنا الطامة الكبرى على أعداء الإسلام، فالإسلام دين توسعي يوجه أبناء الأمة الإسلامية لنشر دعوته في العالم أجمع.

وإذا كانت المميزات الخمس الأولى تعني عجز الإستعمار عن فرض سيطرته على المسلمين، فإن الميزة الأخيرة تعني أن حضارة الاستعمار مهددة في أرضها بخطر الإسلام.

فكانت الخطة التي وضعها الاستعمار تبدأ من نقطة الصفر بإتجاه هدم الإسلام وتنتهي بالغاية نفسها، فعملوا على إقامة فاصل بين الإسلام العبادي والمبادىء الأخرى وهذا يفسر لنا ما نقله (السيد الخميني) في كتابه (الحكومة الإسلامية) حيث قال:

«قيل أن أحد قادة الاحتلال البريطاني للعراق حينما سمع المؤذن سأل عن الضرر الذي يسببه هذا الآذان للسياسة البريطانية، فلما أخبر بأنه لا ضرر من ذلك قال: فليقل ما شاء ما دام لا يتعرض لنا»[1].

ومن الطبيعي أن هذه الأفكار التي نشرها الاستعمار أوساطنا، بدءاً من

---

(١) الخميني: الحكومة الإسلامية: ص ٢١.

مقولة واحدة وهي «إدعائهم بأنه لا حكومة في التشريع الإسلامي، لا مؤسسات حكومية في الإسلام، وعلى فرض وجود أحكام شرعية مهمة، فإنها تفتقر إلى ما يضمن لها التنفيذ! وبالتالي فالإسلام مشرّع لا غير»[1] .

والنتيجة الثالثة التي نخلص إليها هي: فشل العلمانية ـ كنظام ـ في العالم الإسلام حين شخصّها دعاتها لحل معضلات التخلف العلمي. وذلك لأنها لم تكن نتيجة وحصيلة لتطور مجتمعي ذاتي داخلي «بقدر ما كانت حصيلة للسيطرة الاستعمارية السياسية والثقافية على المنطقة الإسلامية»[2] .

والشاهد على ذلك الصعود الكاسح للحركات الإسلامية التي تنشط لمحو معالم السياسات المناقضة للتعاليم الإسلامية، حيث تطرح الإسلام بديلاً عن كل النظريات والمفاهيم. كما حصل في تونس عام ١٩٨٩/ ١٤١٠ هـ عندما نادت الحركات الإسلامية فيها بإقالة وزير التربية والتعليم العالي (محمد الشرفي) بسبب إنتهاكه للقيم الإسلامية: حظر المحجبات من دخول الجامعات كما قام بإلغاء تدريس مادتي (الفقه الإسلامي وأصوله) من البرامج الدراسية[3] .

هذه هي العلمانية كخصوصية غربية؛ إحتاج إليها الغرب لظروف خاصة به. والعالم الإسلامي ليس بحاجة إليها، لأنها كانت حلاً لمشكلة الغرب مع السلطات الدينية، وهي في العالم الإسلامي تكوّن المشكلة في ذاتها.

فإذا أخذنا العلمانية في مقابل الحياة الغربية العقدية نجدها لا تتعارض

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢) بلقين: القومية والعلمانية، ص ٤٣.

(٣) جريدة السفير العدد (٥٣٤٨). تاريخ ٥ ربيع أول ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.

مع عقديتهم ولا شريعتهم «ولا تعارض أحكاماً إلهية مفروضة عليهم من ربهم، ولكنها عندنا تصادم العقيدة التي من مقتضياتها النزول علىٰ حكم الله ورسوله(ص) وتعارض الشريعة التي أنزلها الله منظمة لحياة الناس، بوضع الأصول الضابطة لها، والأحكام الهادية لمسيرتها.

والعلمانية عندهم، لم تمحُ سلطة الدين ورجاله، وإنما فصلت بين السلطتين: الروحية والزمنية، وتركت لكل منهما مجالها ونفوذها وحرية تحركها. وقد بقيت هناك سلطة الكنيسة، تمارس نشاطها بما تملك من مال ورجال وسلطان.

أما نحن، فليس لنا سلطة دينية مستقلة مقتدرة، فالعلمانية ـ عندنا ـ تعني: تصفية الوجود الإسلامي، بحيث لا يبقى له قدرة ولا سلطان ولا حرية، ما لم يكن خادماً للسلطة السياسية القائمة»[1].

هذه هي العلمانية، كخصوصية غربية، وحل أوروبي لمشكلة أوروبية، ولموقف الإسلام منها، حيث تم رفضها لا لأنها وارداً غريباً على أمتنا بقدر ما هي سم في دسم ما يسمى بالحضارة.

---

(١) القرضاوي: م. س. ص: ٩٨.



مراجع البحث ومصادره

- الكتب السماوية المقدَّسة.
- المراجع العربية.
- المراجع الأجنبية.
- الصحف والمجلات.
- المقابلات.



أولاً ـ المراجع العربية:

١ ـ آركون: محمد: **العلمانية والدين** طبعة أولى ١٩٩١ م/ ١٤١١ هـ.

٢ ـ بعلبكي، منير: **موسوعة الموارد العربية** (ج)/٢، طبعة أولى ١٩٩٠م/ ١٤١٠ هـ دار العلم للملايين ـ بيروت.

٣ ـ بسيوني، عبد السلام: **اليسار الإسلامي خنجر في ظهر الإسلام**؛ ط أولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م. مكتبة الأقصى، قطر.

٤ ـ البهنساوي، سالم علي: **تهافت العلمانية في الصحافة العربية** ط أولى، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع؛ مصر.

٥ ـ تفاحة، أحمد زكي: **الإسلام والحكم**. دار التعارف ـ بيروت. (لا. ت).

٦ ـ الحوالي، سفر، **وباء العلمانية**، طبعة أولى ١٤٠٩ هـ. مكتبة المنارة. الرياض.

٧ ـ حوراني، البرت: **الإسلام والحضارة الغربية**، دار النهار، بيروت، (لا. ت).

٨ ـ الخميني، روح الله: **الحكومة الإسلامية**، مؤسسة الأعلمي، بيروت، (لا. ت).

٩ ـ سحمراني، أسعد: **الإسلام بين المذاهب والأديان**؛ طبعة ثانية ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م. دار النفائس ـ بيروت.

١٠ ـ رسل، براترند، **حكمة الغرب** (ج)/٢ (ترجمة فؤاد زكريا) سلسلة عالم المعرفة عدد/٨٢ م؛ مطابع الرسالة الكويت.

١١ ـ الريحاني، أمين: **الريحانيات** (ج)/٢، بيروت ١٩٦١.

١٢ ـ عبد الرزاق، علي: **الإسلام وأصول الحكم**، طبعة ثانية؛ القاهرة، ١٩٢٥ م.

١٣ ـ العرمابي، محمد زين الهادي: **العلمانية ودخولها إلى المجتمع الإسلامي**، طبعة أولى، ١٤٠٧ هـ/ دار العاصمة الرياض.

١٤ ـ شرف؛ جلال **نشأة الفكر السياسي في الإسلام وتطوره**؛ طبعة ثانية، ١٩٩٠ م. دار النهضة العربية، بيروت.

١٥ ـ عمارة، محمد: **العلمانية ونهضتنا الحديثة**. طبعة ثانية، دار الشروق، بيروت، (لا . ت).

١٦ ـ العظمة، عزيز:

أ ـ **العلمانية من منظور مختلف**، طبعة أولى، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م، مركز دراسات الوحدة العربية.

ب ـ **التراث بين السلطان والتاريخ**، طبعة ثانية، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٠ م. دار الطليعة، بيروت.

١٧ ـ عون، جمال: **العلمانية ومسألة الوطن**، طبعة أولى، ١٩٧٧ م، مركز الديمقراطيين العلمانيين، بيروت.

١٨ ـ فرغل، هاشم حسن: **حقيقة العلمانية**، طبعة أولى، دار المنارة، الرياض، (لا . ت).

١٩ ـ فضل الله، محمد حسين:

أ ـ آفاق إسلامية ط (٢) ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م، دار الزهراء، بيروت.

ب ـ شخصية السيد المسيح (ع)؛ قراءة في المعالم ط أولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ بشركة شمس المشرق للخدمات الثقافية ـ بيروت.

٢٠ ـ القرضاوي، يوسف: العلمانية والإسلام وجهاً لوجه ط أولى مؤسسة الرسالة بيروت.

٢١ ـ الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: موسوعة السياسة، طبعة أولى، ١٩٨٦ م، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٢٢ ـ كاشف الغطاء، محمد حسين: المثل العليا في الإسلام لا في بحمدون، طبعة دار الوعي الإسلامي بيروت ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

٢٣ ـ لاغا، علي: مدخل إلى العلوم السياسية، طبعة أولى، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م، دار بيروت المحروسة، بيروت.

٢٤ ـ محمد، يوسف كمال: مستقبل الحضارة بين الإسلام والشيوعية العلمانية، طبعة أولى، ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٤ م، دار المختار الإسلامي، الكويت.

٢٥ ـ المعجم الوسيط: نخبة من المؤلفين، (ج)/٢، مطبعة مصر، ١٩٨٦ م، القاهرة.

٢٦ ـ مغيزل، جوزف، العلمانية في أوروبا تاريخياً وحالياً، طبعة أولى ١٩٨٧ م، مركز الديمقراطيين العلمانيين، بيروت.

٢٧ ـ الموسوي، محسن: آفاق المستقبل في العالم الإسلامي، طبعة ثانية، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م، دار المنهل، بيروت.

٢٨ ـ الندوي، أبو الحسن: ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين؟ ط٧، ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م دار الكتاب العربي، لبنان.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1 - NORNBY The advanced dictionary

2 - **Encyclopedia, Britannica,** volume/2.

3 - PETER: BERGER: Social Reality of Religion

ثالثاً ـ الصحف والمجلات:

١ ـ مجلة آفاق: بيروت، (متوقفة عن الصدور حالياً).

٢ ـ مجلة منبر الحوار: بيروت.

٣ ـ جريدة السفير: بيروت.

٤ ـ جريدة النهار: بيروت.

رابعاً ـ المقابلات:

١ ـ فضل الله، محمد حسين: مقابلة مع طلاب الجامعة اليسوعية في بيروت بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٩٢ م. جمادى الأولى ١٤١٣ هـ. محفوظة على شريط مسجَّل لدى الباحثة.

٢ ـ فضل الله، محمد حسين: مقابلة مع تلفزة السلام، تاريخ ١١ ـ ت٢ ـ ١٩٩٢ م محفوظة على شريط مسجَّل لدى الباحثة.

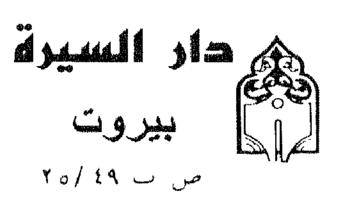
محتويات الكتاب

الفصل الثاني
ظهور العَلْمانية في العالم الاسلامي

الفصل الثالث
موقف علماء المسلمين من العلمانية






دار السيرة
بيروت
ص ب ٤٩/٢٥